الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: اقتصاد كمي

دراسة واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر2013 _ 2021

من إعداد الطلبة :
ـ أمجـــد كروش
ـ خير الدين حميداتـــو

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د./ نصر ضو	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
د./ بالي مصعب	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا
د./ عبد الله العياشي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمدعليه وعلى آله و صحبه

أفضل الصلاة و أتم التسليم

فالشكر العظيم و الأول و الأخير إلى من يسر لنا أمرنا ووفقنا حتى الآن فلك

الشكر و الحمد ربي حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى.

أشكر والديا العزيزين على دعمهما لي ومساعدتي على تجاوز الصعاب في كامل المراحل التعليمية التي مررت بها وصولا إلى نهاية المشواري الجامعي أتمن من الله أن يبارك فيهما وأن يتوجهما بتاج الصحة والعافية

يجدر بنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان و عظيم والعرفان إلى أستاذنا الفاضل مصعب بالي

على تأطيره لهاته المذكرة وعلى رحابة صدره و على ما بذله من جهد عظيم و إرشاد ومتابعة و تسهيل كل العقبات

خلال مراحل إنجاز هذا البحث المتواضع

كما نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير البالغ إلى عائلتي وأصدقائي على دعمهم المستمر وتشجيعهم الدائم لي لإتمام هذا البحث على أكمل وجه .

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاح هذا العمل من البداية إلىالنهاية

و الله الموفق

الملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وفهم دقيق لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2021، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه. تم استخدام بيانات رسمية من الديوان الوطني للإحصائيات والبنك المركزي للجزائر. لتحقيق هذا الهدف، تم تطبيق أسلوب التكامل المتزامن باستخدام نموذج VAR من خلال برنامج Eviews12. وأظهرت النتائج أن الفترة المدروسة شهدت تقلبات ملحوظة في مؤشر أسعار الاستهلاك. يُعزى جزء كبير من هذه التقلبات إلى عامل التضخم، حيث وصل التضخم إلى ذروته في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

الكلمات المفتاحية: مؤشر أسعار الاستهلاك, التضخم, التكامل المتزامن, نموذج VAR.

Summary

This study aims to precisely analyze and understand the Consumer Price Index (CPI) in Algeria during the period from 2013 to 2021, along with the factors influencing it. Official data from the National Office of Statistics and the Central Bank of Algeria were utilized. To achieve this objective, the cointegration method was applied using a VAR model with the help of the statistical software Eviews12.

The results indicated that the studied period experienced significant fluctuations in the CPI. A major factor contributing to these fluctuations was inflation, which peaked in 2020 due to the COVID-19 pandemic.

Keywords: Consumer Price Index, Inflation, Cointegration, VAR model.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
المقدمة	
الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشر اسعارالاستهلاك	
تمهيد	1
المبحث الأول: الإطار النظري للأسعار	2
المطلب الأول: مفهوم السعر, والأنواع و الوظائف	2
المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للسعر	4
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السعر	5
المبحث الثاني: الإطار النظري للأرقام القياسية	9
المطلب الأول: تعريف الأرقام القياسية والأهمية استخداماتها	9
المطلب الثاني: مزايا وعيوب الأرقام القياسية	10
المطلب الثالث: خطوات إعداد الأرقام القياسية	12
المطلب الرابع: الأرقام القياسية للأسعار وأنواعها	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	24
المطلب الأول: الرسائل العلمية	24
المطلب الثاني: المقالات العلمية	29
خلاصة	34
الفصل الثاني: دراسة قياسية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013–2021)	
تمهيد	35
المبحث الأول: واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر	36

المطلب الأول: تطورأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2013-2021	36
المطلب الثاني: كيفية اعداد مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر	37
المطلب الثالث: أسباب ارتفاع أسعار الاستهلاك في الجزائر	41
المطلب الرابع: السياسات المتبعة لمحاربة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر	45
المبحث الثاني: دراسة قياسية للسلسلة الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013–2021)	49
المطلب الأول: نمذجة وتحليل للسلسلة الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013–2021)	49
المطلب الثاني: تطبيق منهجية نموذج VAR	59
خلاصة	66
الخاتمة	67
قائمة المراجع	72

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	**تطور الأرقام الستدلالية الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2021)**	49
(02)	**تطور الأرقام الشهرية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2021)**	50

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	**الاحصائيات الوصفية لمتغير مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)**	50
(02)	**الاحصائيات الوصفية لمتغير التضخم (INF)**	51
(03)	**التغيرات الشهرية لمعدل مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2021**	52
(04)	**دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة (CPI)**	53
(05)	**مخرجات اختبار جذر الوحدة لسلسلة (CPI) مع اختيار Tred and intercept**	54
(06)	**نتائج اختبار الفرق الأول للسلسلة (CPI) مع اختيار Tred and intercept**	55
(07)	**التغيرات الشهرية لمعدل التضخم في الجزائر من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2021**	55
(08)	**دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة (INF)**	56
(09)	**مخرجات اختبار جذر الوحدة لسلسلة (INF) مع اختيار Tred and intercept**	57
(10)	**مخرجات اختبار جذر الوحدة لسلسلة (INF) مع اختيارintercept**	58
(11)	**نتائج اختبار الفرق الأول للسلسلة (INF) مع اختيارintercept**	58
(12)	**نتائج اختبار الفرق الثاني للسلسلة (INF) مع اختيار intercept**	59
(13)	**نتائج اختيار أفضل درجة الإبطاء لنموذج VAR**	60
(14)	**نتائج تقدير نموذج VAR**	61
(15)	**نتائج اختبار Test LM لنموذج VAR**	62
(16)	**التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي**	62

(17)	**نتائج اختبار ثبات تباين البواقي**	63
(18)	**نتائج تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغييرات الدراسة**	64
(19)	**دالة استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمات ناتجة التضخم**	65

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

IPP	The record levels of production prices	الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج
CPI	Consumer Price Index	الأرقام القياسية لأسعار الإستهلاك
IP	The simple aggregate price index	الرقم القياسي التجميعي البسيط للإسعار
IQ	The simple aggregate quantity index	الرقم القياسي التجميعي البسيط للكميات
LP	Laspeyres price index	مؤشر لاسبير السعري
LQ	Laspeyres quantity index	مؤشر لاسبير الكمي
PP	Bash price indicato	مؤشر باش السعري
PQ	Pasch Quantitative Indicator	مؤشر باش الكمي
INF	Inflation index numbers	الأرقام القياسية للتضخم
VAR	Vector autoregressive model	نموذج الذاتي الانحدار المتجه

المقدمة

مقدمة

يعد مؤشرات أسعار الاستهلاك من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدم لقياس مستوى التضخم والتغيرات في القدرة الشرائية للأفراد داخل أي اقتصاد. تلعب هذه المؤشرات دورًا حيويًا في صياغة السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية والتخطيط المالي سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات في الجزائر كغيرها من الدول النامية، يعكس مؤشر أسعار الاستهلاك الواقع الاقتصادي والتحديات التي تواجهها البلاد.

تشهد الجزائر تحولات اقتصادية كبيرة تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط، التغيرات في السياسات الحكومية، والتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية.تهدف هذه المذكرة إلى دراسة واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وتحليل العوامل المؤثرة فيه خلال الفترة الدراسة. سنقوم باستعراض البيانات التاريخية لمؤشر أسعار الاستهلاك تحليلها قياسيا ومدى تأثير التضخم على هذه المؤشرات. من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تقديم توصيات مبنية على التحليل العلمي لتعزيز الفهم الأكاديمي والعملي لهذه المؤشرات، وتوفير رؤى يمكن أن تساهم في تحسين السياسات الاقتصادية في الجزائر .

1- طرح الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما تم التطرق إليه يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

ماهو واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة(2013-2021)؟

يمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف يتم اعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر؟
- ماهي السياسات المتبعة لمحاربة ارتفاع اسعار الاستهلاك في الجزائر؟
- هل يؤثر التضخم على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وما نوع العلاقة بينهما؟

2- فرضية البحث :

للإجابة عن الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضية الآتية:

- بتنفيذ عدة خطوات يمكن إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.
- تعد السياسات النقدية والمالية من أهم السياسات المتبعة لمحاربة إرتفاع أسعار الاستهلاك في الجزائر.
- يمارس التضخم تاثيرا مباشر على سلوك مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق فهم شامل ودقيق لواقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013- 2021) والعوامل المؤثر فيه, ويمكن حصر أهداف الدراسة في العناصرالآتية:

- إبراز الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشر أسعار الاستهلاك.
- التعرف على الأرقام القياسية وخطوات إعدادها.
- تعرف على كيفية إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وأسباب إرتفاعه مع تقديم سياسات محاربة ارتفاعه.
- تقديم دراسة تحليلية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2021).
- تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (2013 - 2021)
- محاولة بناء نمودج تنبؤي مستقبلي في المدى الطويل باستخدام نموذج VAR.

4- أهمية الدراسة:

تعد دراسة واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر ذات أهمية كبيرة على عدة مستويات، حيث توفر أداة رئيسية لرصد التضخم وتحليل التغيرات في أسعار السلع والخدمات بمرور الوقت، مما يساعد في صياغة سياسات اقتصادية ومالية فعالة لتحقيق الاستقرار المالي. تساهم هذه الدراسة في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تقديم بيانات تمكن الحكومة من اتخاذ تدابير لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض وتخفيف الأعباء المالية. كما أن المعلومات المستخلصة منها توجه المستثمرين وتساعد في تعزيز مناخ الاستثمار في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الشفافية والثقة بين المواطنين والحكومة من خلال تقديم بيانات دقيقة حول الأسعار واتجاهاتها.

5- أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيار موضوع البحث لمجموعة من الدوافع منها:

* **أسباب موضوعية:** تتمثل فيما يلي:

- مؤشر أسعار الاستهلاك يعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس حالة الاقتصاد المحلي بما في ذلك معدلات التضخم ومستويات الأسعار.

ـ فهم تطور أسعار الاستهلاك يساعد في تحليل تاثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمواطنين ومستوى معيشتهم.

ـ توفر البيانات حول مؤشر أسعار الاستهلاك من مصادر رسمية مثل الديوان الوطني للإحصائيات والبنك المركزي في الجزائر يمكن أن يسهل إجراء الدراسة ويجعل النتائج أكثر دقة ومصداقية.

ـ في ظل التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها الجزائر, فإن دراسة مؤشر أسعار الاستهلاك يمكن أن تسلط الضوء على التحديات الاقتصادية الحالية وتساهم في تقديم حلول علمية.

*** أسباب ذاتية:**

ـ الرغبة في تناول الموضوع هو لسهولة دراسته.

ـ الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا الارتباطه بمجال التخصص.

6ـ المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

نظرًا للتوجه التطبيقي للدراسة وضرورة شمول مختلف جوانب الموضوع، تم اعتماد مجموعة متنوعة من المناهج. من بين هذه المناهج، المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد في وصف وتفسير الظاهرة المدروسة وتحليل المعطيات. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المنهج الاستنتاجي لاستنباط العلاقات المحتملة بين متغيرات الدراسة. كما تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لتطبيق أدوات القياس الكمي، مثل نموذج الذاتي الانحدار المتجه (VAR)، بمساعدة برنامج الاحصائي (Eviews12) لتحليل البيانات, وتم استخدام بعض الأدوات التحليل الاحصائي كالجداول والمنحنيات والمعادلات.

7ـ حدود الدراسة:

تم تحديد إطارين للدراسة, حيث استعرضت الدراسة مؤشر أسعار الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري كإطار مكاني, وتم اختيار الجزائر كمكان للدراسة انتماءنا لها, بالاضافة إلى توفر البيانات والمعلومات الاحصائية ذات صلة.

أما بالنسبة للإطارالزماني, فقد تمت دراسة تحليلية وقياسية لمؤشر أسعار الاستهلاك من خلال سلسلة زمنية الشهرية محددة من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2021.

8- صعوبة الدراسة :

واجهت الدراسة عدة صعوبات, منها التحديات المتعلقة بجمع البيانات الكاملة والدقيقة على مدار الفترة الزمنية المحددة.

9- خطة البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة, ولإختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة إقتضت الضرورة تقسيم هذا البحث إلى فصلين على النحو التالي:

في الفصل الأول: تطرقنا في هذا الفصل إلى لإطار النظري والمفاهيمي لمؤشر أسعار الاستهلاك, حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الاول درسنا الاطار النظري للأسعار أما في المبحث الثاني توصلنا لإطار النظري للأرقام القياسية والدراسات السابقة في المبحث الثالث.

في الفصل الثاني: قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول لواقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وأما في المبحث الثاني فإن تطرقنا إلى دراسة قياسية للسلسلة الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة (2013 - 2021).

الفصل الاول :

الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشر اسعارالاستهلاك

تمهيد :

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك أداة مهمة لقياس التضخم وتوجيه السياسات الاقتصادية و المالية للحفاظ على استقرار الأسعار و الاقتصاد.

كما تعتمد الدول على الأرقام القياسية لقياس تكليف المعيشية في تعديل وتحديد الرواتب و الأجور حيث تعتبر الأرقام القياسية مهمة جدا لفهم الإتجاهات وتحليل البيانات في مجالات متنوعة. وتساعد في اتخاذ القرارات الإقتصادية والسياسية و الإجتماعية بناءا على الأدلة والحقائق الرقمية, وم أجل تحليل مؤشر أسعار الإستهلاك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث, حيث قمنا بدراسة الإطار النظري للأسعار في مبحث الأول, في حين تطرقنا إلى الإطار النظري للأرقام القياسية في المبحث الثاني, بينما خصصنا المبحث الثالث لدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للأسعار

إن الإطار النظري للأسعار يعتبر أساسيا في فهم كيفية تحديد الأسعار في الإقتصاد.حيث يتضمن هذا الإطار مجموعة من المفاهيم والنظريات والأنواع و الوظائف التي تساهم في تفسير سلوك الأسعار وتوجيه سياسات الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السعر, والأنواع و الوظائف

تلعب الأسعار دورا أساسيا في دراسة الإقتصاد و إتخاذ القرارات الإقتصادية.يساهم فهم كيفية تحديد الأسعار في توجيه السياسات الإقتصادية وإتخاذ القرارات التجارية.

الفرع الأول: مفهوم السعر

يعرف السعر بأنه التعبير عن القيمة السوقية للسلعة بدلالة النقود كبديل لوحدة واحدة من سلعة أو خدمة معينة, وتحدد هذه القيمة أثناء تبادل السلع و الخدمات في الأسواق, ويعادلها مدى إنتفاع المستهلك من تلك السلع والخدمات (القيمة الإستعمالية).[1]

أولا: تعريف السعر

للسعر تعريفات كثيرة نذكر منها:

تعريف1: هو كمية النقود اللازمة, والتي يستعد المستهلك لمبادلتها بمزيج من خصائص السلعة أو الخدمة المادية والنفسية و الخدمات المرتبطة بها.[2]

تعريف2: هومجموع القيم النقدية التي يستبدلها المستهلك مقابل منافع إمتلاك أو إستخدام المنتج أو الخدمة.[3]

تعريف3: يعرف السعر بأنه ترجمه لقيمة السلعة في وقت ما إلى قيمة نقدية, والقيمة هنا مسألة مرنة فقط تكون القيمة غير ملموسة كالشعور بالفخر و الزهو عند أمتلاك السلعة,وهذه القيمة تختلف بإختلاف المستهلكين وإختلاف الأوقات بالنسبة للمستهلك.[4]

---

[1] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, أطروحة دكتواه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسسير,جامعة عمار ثليجي بالأغواط , الجزائر, 2022, ص 14.

[2] حمد الباشا وآخرون, مبادىء التسويق الحديث, دار الصفاء للطباعة والنشر, عمان, الأردن, 2000, ص 60.

[3] محمود جاسم محمد الصميدعي, استراتيجيات التسويق, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2009, ص 214.

[4] طارق الحاج وآخرون, التسويق من المنتج إلى المستهلك, ط2, دار الصفاء للطباعة والنشر, الأردن, 1997, ص 117.

ثانيا: أنواع الأسعار

تستخدم أنواع الأسعار في تحديد قيمة المنتج وكذلك الخدمة داخل السوق في عملية التسعير,حيث يوجد نوعان من الأسعار وهما:

1- الأسعار النسبية (الحقيقية):

تعبر الأسعار النسبية عن قيمة المبادلة المباشرة بين السلع, أي تمثل الأسعار السلع الإقتصادية منظورة إليها من خلال علاقاتها التبادلية.

2- الأسعار المطلقة (النقدية):

تمثل الأسعار المطلقة مجموع القيم الناشئة عن العلاقات التبادلية بين السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[1]

ثالثا: وظائف السعر

هناك عدة وظائف للسعر أهمها:

1- تحديد قيم السلع و الخدمات:

تعتبر الأسعار مقياسا للقيمة, وهذه الأسعار هي الموجهة للإنتاج, فإذا إرتفع سعر سلعة ما, يتجه المنتج إلى زيادة إنتاجه وعرضه لأنه يتوقع أرباحا عالية نظرا لزيادة أسعاره, وبالتالي فإن السعر يوجه المنتج إلى الفروع الإنتاجية التي تحتاج إلى المزيد من الإنتاج والعرض.

2- تنظيم الإنتاج:

يسعى المنتج إلى تحقيق أكبر إنتاج بتكاليف معينة, أو إنتاج كمية معينة بأقل تكلفة ممكنة, ويتم ذلك عن طريق دراسة وتحليل أسعار العوامل إنتاجية التي تحدد طريقة تخفيض التكاليف بصورة مثلى, فالأسعار هي التي توجه المنتج إلى كيفية إستخدام هذه الموارد لإنتاج السلع والخدمات, أي تحديد الطرق والأساليب والتقنيات التي تضمن تحقيق هدف المؤسسة في الحصول على ربح بتقليل التكلفة.

[1] نيشو فتحي, دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور ولأسعار في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2014, مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية, العدد الرابع, سبتمبر 2018, ص 328.

3- توزيع الناتج:

الأفراد الأكثر إنتاجية هم الذين يمتلكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية ويكونون أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات, لذالك نجد أن السلع في الاقتصاد الوطني يتم حيازتها من قبل المواطنين وفقا لنظام الأسعار, أي أن توزيعها على المستهلكين يتم عن طريق السعر الذي يقوم المواطن بدفعه لحيازت السلع المرغوب فيها.

4- توصيل المعلومات:

يتم الاعتماد على الأسعار في توصيل المعلومات عن تفضيلات المستهلك بصورة مباشرة, فالأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي تعكس إختيارات المستهلكين والمنتجين وأصحاب الموارد من خلال ما يسمى بسعر السوق.[1]

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للسعر

للسعر أهمية كبيرة في عدة مستويات مختلفة نذكر منها:

الفرع الأول:أهمية السعر بالنسبة للمستهلك

يعد السعر عنصرا مؤثرا في القدرة الشرائية للمستهلك كونه جزء من الدخل الحقيقي, بإعتباره مؤثرا في حجم مشترایاته.[2] وتكمن أهمية السعر بالنسبة للمستهلك في:[3]

- يعتبر السعر بالنسبة للمستهلك أحد أهم محديدات حجم السلع والخدمات المطلوبة.
- تظهر أهمية السعر بإختلاف تنوع منفعة وقيمة السلع والخدمات, فالمستهلك على إستعداد للدفع أكثر وشراء السلع التي تلبي رغباته.
- ينظر المستهلك إلى السعر نظرة معبرة عن حاجاته وطموحاته.
- يلعب السعر دورا هاما في التأثير على سلوك المستهلك ودفعه للشراء, حيث يؤثر على حجم الطلب الفعلي بالزيادة عند إنخفاضه وبالنقصان في حالة إرتفاعه.

---

[1] بن عيسى أمينة, العلاقة بين النقود وأسعار دراسة قياسية في الجزائر- تونس - المغرب, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود: بنوك ومالية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة تلمسان, 2015/2014, ص 23.

[2] عمر خير الدين, التسويق (المفاهيم الاستراتيجية), مكتبة عين الشمس, القاهرة, مصر, 1998, ص 83.

[3] بن عيسى أمينة, مرجع السابق, ص 21.

الفرع الثاني: أهمية السعر بالنسبة للمؤسسة

تمكن أهمية السعر بالنسبة للمؤسسة فيما يلي[1]:

- تعتبر الأسعار أداة فعالة في تحقيق الأهداف التسويقية والتنظيمية بصفة عامة, فمن خلال السعر يمكن تحقيق عدة أهداف كالحصول على أقصى ربح, وتقسيم السوق إلى قطاعات وفق للقدرات الشرائية التي يتمتع بها الزبائن.
- يعتبر السعر المصدر الذي تحقق المؤسسة من خلاله العوائد والأرباح.
- يتميز السعر بالمرونة, فمن السهل على المؤسسة تغيير أسعارها أكثر من قدراتها على تغيير سلعها أو تغيير حملاتها الترويجية, أو إعادة تصميم نظامها التوزيعي.

الفرع الثالث: أهمية السعر بالنسبة للاقتصاد الوطني

تتمثل أهمية الأسعار في اعتبارها أهم المؤشرات الاقتصادية في جميع الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية, حيث تستخدم في التعاملات التجارية الداخلية والخارجية, وفي توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة, وفي وضع السياسات الاقتصادية بعيدة المدى بالإضافة إلى تحليل الواقع الاقتصادي القائم.[2]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السعر

تحديد السعر هو عملية معقدة تتأثر بعدة عوامل وهي:

الفرع الأول: العوامل الداخلية

تمثل العوامل الداخلية جملة العناصر التي ترتبط مباشرة بالمؤسسة, والتي تتحكم فيها بشكل أكبر من العوامل الخارجية, ولكن تظل هذه السيطرة نسبية في مجال تحكم المؤسسة بالسعر, وتتمثل هذه العوامل في[3]:

أولا: الأهداف

يعتمد تحديد السعر في المؤسسة على الأهداف التي تسعى السياسة التسعرية إلى تحقيقها وفق الإستراتيجية المؤسسة والتسويق بشكل خاص.

[1] عبد السلام أبوقحف, التسويق (مدخل تطبيقي), دار الجامعة الجديدة, مصر, 2002, ص 605.
[2] أشرف سمارة, دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية, أيار 2011, ص 02.
[3] بن عيسى أمينة, مرجع سابق, ص ص 25- 26.

ثانيا: التكاليف

تعتبر التكاليف عاملا محدد للسعر, وتؤثر تكلفة إنتاج السلعة على سياسة الأسعار الموضوعة.

ثالثا: الموارد المتاحة

تختلف الإمكانيات والموارد المتاحة (المالية, البشرية, المادية) من مؤسسة لأخرى, ويتأثر سعر المنتوج بتلك الإمكانيات, أي أن المؤسسات ذات القدرات المالية الكبيرة لها الحرية في تسعير منتجاتها واعتماد سياسات سعرية متنوعة مثل: الخصومات والتخفيضات وغيرها, في حين يتعذر على المؤسسات ذات الموارد المحدودة ذلك.

رابعا: الإعتبارات التنظيمية

يتأثر سعة السلعة بالجهة التي تقرر السعر, فعادة ما تقوم الإدارة العالية بوضع هذه الآلية, وبذلك تتجه عملية التسعير إلى المركزية, في حين أن بعض المؤسسات تمنح صلاحية قرار التسعير لمديري التسويق أو لمندوبي البيع.

الفرع الثاني: عوامل الخارجية

هناك عدة عوامل وهي:

أولا: شكل السوق وحجم الطلب

تختلف سياسات التسعير بإختلاف شكل السوق المتعامل معه, ونميز بين أربعة أشكال للسوق هي:

1- سوق المنافسة الكاملة: يعرف سوق المنافسة الكاملة بوجود عدد كبير من المنتجين للسلعة وعدد كبير من الطالبين لنفس السلعة.[1] ويتميز سوق المنافسة الكاملة بحرية الدخول والخروج من السوق, فيفترض عدم وجود عرقيل أو موانع تمنع المنتجين من الدخول إلى السوق في حالة الربح أو الخروج منه في حالة الخسارة.[2] ولكي تحقق هذا السوق على أرض الواقع لابد من توفر الشروط الآتية[3]:

* **كثرة عدد المتعاملين في السوق(المنتجين والمستهلكين):** بحيث أنه ليس لدى أي منهم قوة إحتكارية من جهة العرض, أو من جهة الطلب, ووزن كل واحد منهم في السوق صغير

[1] عفاف عبد الجبارسعيد, مجيد علي حسين, مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي, ط3, دار وائل للنشر, الأردن, 2004, ص 294.
[2] عمر صخري, مبادىء الاقتصاد الجزئي الوحدي, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1998, ص 88.
[3] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 20.

جدا بحيث لا يسطتيع التأثير على السعر بمفرده, والسعر يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في السوق.

* **حرية الدخول والخروج:** لا توجد أدنى موانع من دخول السوق أو الخروج منه, فتحقيق الربح حافز لدخول منتجين جدد, والخسارة سبب لخروج منتجين منه. وللمنتج حرية إنتاج ما يريد من السلع والخدمات سعيا منه لتعظيم أرباحه.

* **تجانس السلعة:** فلا يوجد أي إختلاف بين السلع المنتجة من قبل مختلف المنتجين, وبالتالي فإن السعر وحده هو حافز الشراء من منتج دون غيره.

* **العلم التام لدى كل المتعاملين في السوق عما يجري في السوق:** فإذا أقدم أحد المنتجين على رفع سعر منتجاته فإن ذلك سيعمل على الكساد سلعته للعلم التام بذلك, إذ يعمد المستهلكون إلى شراء السلعة من عند غيره. أما إذا خفض السعر فإن مبيعاته ستزداد, وبالتالي فإنه إذا خفض أحد المنتجين السعر فإن الأخرين سيتبعونه, في حين إذا رفع السلع فلن يتبعه أحد.

2- سوق المنافسة الإحتكارية: وهو مصطلح يطلق على المنافسة التي عادة ما تسود في الأسواق التي بها من الشركات التي تنتج منتجات أو خدمات متشابهة, غير أن بديلها غير متوفر, وهي نوع من المنافسة غير المتكافئة بحيث يبيع فيها العديد من المنتجين منتجات تختلف عن بعضها.[1]

تمثل المنافسة الإحتكارية وضعية وسطية بين الإحتكار والمنافسة المثالية, ومن أهم القطاعات التي تتميز بهذه المنافسة الفندقة والسياحة, والمطاعم, والخدمات الشخصية مثل الحلاقة, وذلك راجع لكون هذه القطاعات تتميز بنطاق واسع للتميز.ومن خصائص هذا السوق[2]:

* وجود عدد كبير من المنشآت الصغيرة, بحيث لا تستطيع أي منشأة التأثير على سعر السوق.

* سهولة الدخول إلى السوق.

[1] حسين عمر, الموسوعة الاقتصادية, دار الفكر العربي, مصر, 1996, ص 458.
[2] حسين عباس, حسين الشمري, أشكال السوق, محاضرة من نظام تعليم الإكتروني, العراق, جامعة بابل, 2015- 2016, ص 12.

* وجود المنافسة غير السعرية, ويتمثل ذلك بإستخدام طرق تنافسية كاستخدام وسائل الدعاية والإعلان, ويسمى بالتمييز السلعي.

3- سوق احتكار القلة: يتسم سوق احتكار القلة بعدد قليل من البائعين, الذين يقومون ببيع السلع المتجانسة وغير المتجانسة.[1] وذلك نظرا للعدد القليل من البائعين, بحيث يستطيع أي بائع منهم أن يؤثر مباشرة في السوق, وهذا ما يؤثر على المنتجين الآخرين, لذلك فإن التصرفات تتسم بالحساسية والحذر الشديد, لأن أي عملية يقوم بها المنتج ينتج عنها رد الفعل من طرف المنتجين اللآخرين, وهنا قد يكون هناك اتفاق ضمني أو صريح بين جميع المنتجين على إتباع سياسة سعرية واحدة, وقد يصل الأمر إلى حد تجزئة السوق فيما بينهم, والأمور تبقى كما هي في السوق ما دام أن أي منتج لا يستطيع أن يسيطر بمفرده على السوق ويخرج الآخرين منه. ويمكن التمييز بين نوعين رئيسين من احتكار القلة.[2]

ويتميز سوق احتكار القلة بالخصائص الآتية [3]:

* وجود عدد قليل من المنتجين التي تملك حصة كبيرة من السوق. ويمكن قياس حجم حصة المؤسسة في السوق بتقدير حجم المبيعات أو الإنتاج.
* وجود المنافسة غير السعرية.
* تكون السلعة المنتجة سلعة متميزة, حيث يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف أو خدمات ما بعد البيع.

4- سوق الاحتكار الكامل: هو نقيض المنافسة الكاملة في كافة الشروط. ومعناه وجود بائع واحد بمفرده يتحكم في السعر من خلال تحكمه في الإنتاج والكمية المعروضة منه, كلما كانت سيطرة المنتج على عرض السلعة أمكنة التأثير على سعرها وكانت الحالة أقرب إلى الاحتكار.[4] ويتميز سوق الاحتكار الكامل بالخصائص الآتية [5]:

* وجود منتج أو بائع وحيد.
* تجانس المنتج مع عدم وجود بديل كامل له.

---

[1] https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/501997 vue le 16/03/2024.

[2] بتيت أحمد, مدات جمال, جودة المنتوج كمصدر للميزة التنافسية في سوق احتكار القلة, الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, العدد 13, جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف, جانفي 2015, ص 18.

[3] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع السابق, ص 21.

[4] طارق الحاج, فليج حسن, الاقتصاد الاداري, ط1, دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2009, ص 46.

[5] طلعت الدمراش, مبادىء في علم الاقتصاد, ط2, مكتبة القدس, مصر, 2006, ص ص 262- 263.

* انعدام حرية انتقال عناصر الإنتاج.
* المعرفة التامة بظروف الصناعة.

ثانيا: قناعة المستهلكين بالسعر والقيمة

يجب على المؤسسة تفهم سلوك المستهلك للأسباب الآتية[1]:

* درجة حساسية المستهلك للسعر.
* درجة الربط بين السعر والمنافع المتوقعة.
* مستوى الأهمية المعطاة للسلعة عند المستهلك.

ثالثا: المنافسون

تعرف المنافسة بأنها الوسط الذي تتم فيه مراقبة الأسعار عن طريق السوق التي تتصف بدرجة عالية من تشابه السلع والخدمات.[2]

المبحث الثاني: الإطار النظري للأرقام القياسية

يوفر الإطار النظري للأرقام القياسية المفاهيم والأدوات لتحليل البيانات واستخراج المعلومات القيمة منها, ويساعد في فهم الظواهر واتخاذ القرارات بناء على الأدلة الإحصائية.

المطلب الأول: تعريف الأرقام القياسية والأهمية استخداماتها

تعتبر الأرقام القياسية أداة أساسية في تحليل البيانات واتخاذ القرارات الفعالة في مجموعة متنوعة من المجالات, وتساهم في فهم الظواهر وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المحددة.

الفرع الأول: تعريف الأرقام القياسية

الرقم القياسي مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير النسبي الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية, فهو يستخدم مثلا لقياس التغيرالنسبي في أسعار السلع أو في حجم إنتاجه أو في كميات المبيعات منها, أو حجم السكان أو أجور العمال ....الخ.[3]
وتهتم الحكومات بحساب الأرقام القياسية إهتماما كبيرا, فخصصت لذلك هيآت ووكالات تقوم بحسبات هذه الأرقام من أجل الوقوف على الوضعية الإقتصادية للبلد, وكذا من أجل

[1] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 22.
[2] نفس المرجع السابق, ص 23.
[3] زياد رمضان, مبادىء الاحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي, الطبعة الخامسة, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2001, ص 193.

التنبؤ بأحوال الأعمال والإقتصاد. وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بحساب هذه المؤشرات, وتكون الأرقام القياسية شهرية أو فصلية أو سنوية, ومن بين هذه الأرقام القياسية التي يتم حسابها الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج (IPP), الأرقام القساسية لأسعار الإستهلاك(CIP).

يمكن إستخدام الأرقام القياسية فيمايلي[1]:

ـ مقارنة تكاليف المعيشية من زمن إلى أخر أو من مكان إلى أخر.

ـ التعرف على الإتجاه العام و التغيرات الموسمية لسلاسل الأرقام القياسية بعد معرفة التغيرات الإقتصادية وخصوصا الإنتاج والصادرات و الواردات والمخزون السلعي والعمالة.

ـ تستخدم للتنبؤ فمثلا دراسة الأرقام القياسية للمبيعات يمكن التنبؤ والتخطيط لعمليات الإنتاج وكذلك لعدد العمال اللازمين.

ـ الدلالة أو الكشف عن وجود التضخم النقدي.

ـ تستخدم للتعرف على الأحوال الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع, حيث أن الأرقام القياسية للأسعار والأرقام القياسية للإنتاج تمثل مؤشر إقتصادي وإجتماعي للمجتمع وذلك من أجل معرفة الكفاية الإنتاجية ومدى العلاقة بين زيادة الإنتاج والتكاليف.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الأرقام القياسية

الفرع الأول: الخصائص الإحصائية للأرقام القياسية [2]

تتمثل الخصائص الإحصائية المرغوب توفرها في الأرقام القياسية في:

1- الموجبية: الرقم القياسي يجب أن يكون موجبا.

2- الإستمرارية: الرقم القياسي دالة مستمرة في الأسعار والكميات.

3- التناسبية: إذا زادت كل الأسعار بنسبة معينة فإن الرقم القياسي للسعر يجب أن يزيد بنفس النسبة, وكذلك الحال بالنسبة للرقم القياسي للكمية في حالة زيادة مقدير السلع.

4- عدم التمييز: يجب أن لا يتأثر الرقم القياسي بوحدات القياس للأسعار والمقدير.

---

[1] صغيري فاطيمة, دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2008, ص 7.

[2] مصطفى بابكر, مؤشرات الأرقام القياسية, المعهد العربي للتخطيط بالكويت , الكويت, 2002, ص 11.

والغرض من هذه الخصائص الأربعة هو إضفاء الإنتظامية والمعيارية على المؤشر من الناحية الرياضية وبالتالي تقنين صحة إستخدام الرقم القياسي في إجراء المقارنات.[1]

الفرع الثاني: أهمية الأرقام القياسية

يمكن إختصار أهمية الأرقام القياسية في النقاط التالية:

* تحديد مستوى الأجور والرواتب.
* السياسات الضريبية خاصة فيما يتعلق بضريبة الإستهلاك.
* تحديد التعريفة الجمركية.
* المساهمة في تقرير سياسة الحكومة إتجاه الضرائب.
* مقارنة تكاليف المعيشة من زمن إلى أخر أو من مكان إلى أخر.
* حساب القدرة الشرائية للوحدة النقدية.[2]

الفرع الثالث: الإنتقادات الموجهة للأرقام القياسية

تطرح الأرقام القياسية عدة مشاكل (نقائض) باعتبارها أداة لقياس التغير في القوة الشرائية للنقد, وبالتالي لا تخلو من النقد في عدة أوجه:

ـ استخدمت الأرقام القياسية للتعبير عن مدى التغير الحاصل للمستوى العام للأسعار الذي بدوره يمثل أحد مظاهر التضخم وبالتالي تتناقص درجة تعبير الأرقام القياسية عن التضخم.

ـ إن الأرقام القياسية بمختلف صيغها ماهي إلا قيم متوسطة مرجحة مترجمة لحركة التغيرات في الأسعار سواء بالنسبة لمجموع المعاملات أو بالنسبة للأعوان الإقتصاديين, أي أنها لا تترجم سوى إتجاه الأسعار بصفة عامة وتقريبية.

ـ في الواقع أن الأرقام القياسية هي نوع من متوسطات إحصائية لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات مما يطرح مشكلة تحديد قائمة السلع والخدمات التي تدخل في تركيب هذه الأرقام.

ـ لا توجد دلالة لهذه الأرقام على السلوك الفردي لمختلف أسعار السلع والخدمات بإعتبارها تخفي درجة التفاوت في حركة الأسعار فثبات الأرقام القياسية لا يعني مختلف الأسعار

[1] عبد الغني العايب, دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة دالي ابراهيم بالجزائر, 2010/2009, ص 3.

[2] عبد الغني العايب, دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 4.

الفردية التي تشتق منها, فقد يعوض إرتفاع بعض الأسعار الإنخفاض في الأخرى مع بقاء الرقم القياسي ثابت لأن منها من يختلف عن الإتجاه العام للحركة, بل وحتى التي اشتركت في الإتجاه الواحد لها بنسب متفاوته في التغير.

ـ هناك من يرى بعدم الأخذ بها كليا نظرا إلى أن اختيار الفترة للحصول على المستوى العام للأسعار يكون في حد ذاته تحكميا, مما يؤثر على النتيجة إلى جانب أن هذه الأرقام لا تراعي التناسب للتغيرات التي تحدث في تفضيل المستهلك وفي نوعية السلع المعروضة.[1]

المطلب الثالث: خطوات إعداد الأرقام القياسية

عملية إعداد الأرقام القياسية تتضمن عدة خطوات مهمة يجب إتباعها بدقة لضمان دقة وموثوقية البيانات. إليك خطوات عامة لإعداد الأرقام القياسية:

الفرع الأول: إختيار السلع التي تدخل في تركيب الأرقام القياسية وجمع البيانات عنها [2]

بعد معرفة الهدف الذي نسعى إليه من تركيب الرقم القياسي المطلوب تبدأ عملية إختيار الأرقام أو السلع التي تفي بالغرض المطلوب, ويجب ملاحظة خصائص السلاسل الزمنية المطلوبة من حيث طول السلسلة أو وحدة الفترة الزمنية وكذلك ملاحظة الفروق في الأنواع المختلفة للسلع أو الوحدات الزمنية المستجدمة.

ومن هذا يجب إختيار القيم التي تحقق الهدف المطلوب وبالدقة الممكنة وجمع البيانات الخاصة لهذه القيم من مصادرها الخاصة والدقيقة.

الفرع الثاني: إختيار فترة الأساس

يعتمد إختيار فترة الأساس على العوامل التالية:

ـ الغرض من تركيب الرقم القياسي المطلوب.

ـ يجب أن تكون فترة الأساس عادية وخالية من المؤثرات العرضية ولا تنسب إلى سنة كساد أو سنة رواج أو حرب أو قحط أو غيره, فإذا نسبنا إلى سنة في أعماق الكساد فإن قيمة الظاهرة تبدو كأنها مرتفعة جدا بالقياس إلى فترة الأساس أما إذا نسبنا إلى سنة تتصف بالرخاء فإن الإتجاه العام للظاهرة يبدو وكأنه سالب.

ـ بعد فترة الأساس عن التغيرات الفجائية أو الدورية حتى لا تتأثر الأرقام المحسوبة منها.

---

[1] نبيل الروبي, التضخم في الاقتصاديات المختلفة ـ دراسة تطبيقية للإقتصاد المصري, مؤسسة الثقافة الاسكندرية, 1973, ص 23.

[2] عبد الله الشمري, تحليل الأرقام القياسية, المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ـ , الكويت, 2003, ص 2.

ـ يجب أن تكون فترة الأساس قريبة من فترة المقارنة حتى تتشابه الظروف القائمة بقدر الإمكان وبذلك تسهل المقارنة.

الفرع الثالث: إختيار الأوزان المناسبة ونظام الترجيح [1]

تمثل الترجيحات الأهمية النسبية التي تعطي لكل مادة من المواد عند حساب الرقم القياسي. فمثلا نفترض أن سعر الخبز إرتفع عشرة بالمئة, وإرتفع سعر الشوكولاته عشرة بالمئة أيضا. إن كل من السعرين إرتفعا بنفس النسبة ولكن أيهما يؤثر تأثيرا أكبر على إنفاق المستهلكين والأسر؟ وبالطبع إن إرتفاع سعر الخبز ذو أهمية أكبر بكثير من إرتفاع سعر الشوكولاته حيث المستهلك يشعر بوطأة إرتفاع الخبز أكثر بكثير من شعوره بإرتفاع الشوكولاته, حيث الكميات التي يستهلكها من الخبز أكثر بكثير من الكميات التي يستهلكها من الشوكولاته. وإذا يجب عند حساب الرقم القياسي أن نرجح كل مادة بما يتناسب مع أهمية الإنفاق والإستهلاك.

الفرع الرابع: حساب الرقم القياسي

بعد إكمال جمع البيانات التي تدخل في تركيب الرقم القياسي وكذلك بعد إختيار فترة الأساس والأوزان المناسبة وطرق الترجيح يتم حساب الرقم القياسي المطلوب حيث توجد طريقتان أساسيتان وهما:

ـ الأرقام القياسية التجميعية .

ـ الأرقام القياسية النسبية.

وكل طريقة يمكن تصنيفها إلى طريقة بسيطة وأخرى مرجحة.

[1] خالد زهدي خواجة, الأرقام القياسية, المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية, بغداد, 2002, ص 5.

أولا: الأرقام القياسية التجميعية

1 ـ الأرقام القياسية التجميعية البسيطة[1]:

1 ـ 1 الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار IP :

يستعمل لقياس التغير في السعر لمجموعة من السلع, ويعطى بالعلاقة التالية:

$$IP_{t/0} = \sum Pt / \sum P_0 \times 100$$

حيث:

$\sum Pt$: مجموع أسعار السلع في زمن المقارنة t.

$\sum P_0$: مجموع أسعار السلع في زمن الأساس 0.

1 ـ 2 الرقم القياسي التجميعي البسيط للكميات IQ :

يستعمل لقياس التغير في الكميات لمجموعة من السلع, ويعطى بالعلاقة التالية:

$$IQ_{t|0} = \sum Q_t / \sum_{Q_o} \times 100$$

حيث:

$\sum Q_t$: مجموع كميات السلع في زمن المقارنة t.

$\sum_{Q_o}$: مجموع كميات السلع في زمن الأساس 0.

ومن بين أهم عيوب الرقم القياسي التجميعي البسيط:

ـ لا يأخذ بعين الإعتبار الأهمية النسبية لكل سلعة وجميع السلع تعامل نفس المعاملة.

ـ لا يأخذ بعين الإعتبار إختلاف وحدات القياس, حيث يرجع في كثير من الأحيان السبب في إختلاف السعر إلى إختلاف وحدة القياس.

1ـ 3 الرقم القياسي التجميعي المرجع :

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعسن الإعتبار, أستعملت لأول مرة من طرف LASPYRS و PAASCHE على التوالي عامي 1864, 1874. ويستخدم هذا الرقم للتغلب على عيوب الرقم القياسي التجميعي البسيط وهو الأكثر إستعمالا, وفي هذه الطريقة يمكننا أن نرجح بكميات سنة الأساس أو سنة المقارنة أو سنة

[1] عبد الغني العايب, دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 7.

أخرى مختارة أو متوسط كميات سنتي الأساس والمقارنة أو مجموعهما, ومن أهم هذه الأرقام القياسية[1]:

أ)مؤشر لاسبيير :

يرمز له بالرمز (L) وهو عبارة عن وسط حسابي مرجح بالنسبة لقيمة سنة الأساس, وهو إما سعري أو كمي:

*** مؤشر لاسبيير السعري:**

يرمز له بالرمز (L^P) وهو عبارة عن وسط حسابي مرجح بالنسبة لكميات سنة الأساس, ويكتب من الشكل :

$$L_{t/0}^{(p)} = \frac{\sum_{i=1}^{k} P_t^i \times Q_0^i}{\sum_{i=1}^{k} P_0^i \times Q_0^i} \times 100$$

حيث: t هو زمن المقارنة, 0 هو زمن الأساس.

*** مؤشر لاسبيير الكمي :**

وهو عبارة عن وسط حسابي مرجح بالنسبة لأسعار سنة الأساس يكتب من الشكل :

$$L_{t/0}^{(Q)} = \frac{\sum_{i=1}^{k} P_0^i \times Q_t^i}{\sum_{i=1}^{k} P_0^i \times Q_0^i} \times 100$$

حيث: t هو زمن المقارنة, 0 هو زمن الأساس.

وتكون الصيغة العامة لمؤشر لاسبيير على الشكل التالي[2]:

$$I_t = \frac{\sum_{t=1} P_t Q_0}{\sum_{t=1} P_0 Q_0} \cdot 100$$

P_t : أسعار فترة المقارنة.

Q_0 : كميات فترة الأساس.

P_0 : أسعار فترة الأساس.

[1] عبد الغني العايب, دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 8.

[2] عبد الغني العايب, دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 9.

ومنه فإن رقم لاسبيير يعبر عن أثر التغير في السعر, كما لو بقيت الكميات المشتراة في سنة الأساس هي نفسها في سنة المقارنة.

ب) مؤشرات باش:

يرمز له بالرمز (p) هو عبارة عن وسط توافقي لمجموعة مجموع أرقام قياسية مرجحة بالنسبة لسنة المقارنة, وهو كذلك إما سعري أو كمي:

*** مؤشر باش السعري:**

يرمز له بالرمز (p^p), حيث يأجد الترجيح بالنسبة للكميات في المقارنة t ويكتب من الشكل:

$$\boldsymbol{P_{t/0}^{(p)} = \frac{\sum_{i=1}^{k} P_t^i \times Q_t^i}{\sum_{i=1}^{k} P_0^i \times Q_t^i} \times 100}$$

حيث: t هو زمن المقارنة, 0 هو زمن الأساس.

*** مؤشر باش الكمي:**

يرمز له بالرمز (p^q), حيث يأجد الترجيح بالنسبة للأسعار في المقارنة t ويكتب من الشكل:

$$\boldsymbol{P_{t/0}^{(q)} = \frac{\sum_{i=1}^{k} P_t^i \times Q_t^i}{\sum_{i=1}^{k} P_t^i \times Q_0^i} \times 100}$$

حيث: t هو زمن المقارنة, 0 هو زمن الأساس.

وتكون الصيغة العامة لمؤشر باش على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{I_t = \frac{\sum_{t=1} P_t Q_t}{\sum_{t=1} P_0 Q_1} \cdot 100}$$

حيث:

$\boldsymbol{Q_t}$: كميات سنة المقارنة.

$\boldsymbol{P_0}$: أسعار سنة الأساس.

$\boldsymbol{P_t}$:أسعار سنة المقارنة.

وبذلك فإن رقم باش يعبر أثر التغير في السعر كما لو أن الكميات المشتراة في سنة المقارنة كانت قد أشتريت في سنة الأساس.

ج)مؤشرات فيشر[1]:

يدعى بالرقم القياسي الأمثل لـ "فيشر" بحيث يجمع الخصائص التي تميز الرقمين القياسيين لـ "باش ولاسبير", إلا أنه ليس واضحا في معناه, فالرقم القياسي لـ "لاسبير" يعطي لنا قياس التغير في الكميات لمجموعة من السلع في نقطة الأساس, والرقم القياسي لـ "باش" يعطي لنا قياس التغير في كميات من السلع في نقطة المقارنة و لا يمكن الحكم على الحكم على كل من المؤشرات لاسبير (Laspyers) ومؤشرات باش (Paasche) أنهما الأفضل لأنهما يعطيان نتائج مختلفة تماما, ولهذا قام العالم الإقتصادي ارفينغ فيشر (Irving ficher) عام 1922 بوضع رقم قياسي جديد هو عبارة عن وسط هندسي لمؤشرات لاسبيير وباش وهو من الشكل:

$$F(p) = \sqrt{L(p) \times P(p)} \quad \textbf{(سعري)}$$

$$F(q) = \sqrt{L(q) \times P(q)} \quad \textbf{(كمي)}$$

د) الرقم القياسي لـ "مارشال وإيجورت" "Marchal & Igort" :

للتغلب على التحيز في كل من الصغتين السابقتين يتم ترجيح الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي سنتين (سنة المقارنة وسنة الأساس), يطلق على الرقم القياسي المرجح بمجموع كميتين إسم الرقم القياسي "مارشال و إيجورت"[2]

الرقم القياسي "مارشال و إيجورت" $\times \text{IN}_{M\&l} = \sum P_1(Q_0 + Q_1)/\sum P_0(Q_0 + Q_1)$
$100 = \quad (Q_0 + Q_1)$: مجموع (متوسط) كميتي سنة الأساس و سنة المقارنة.

لم تحل هذه الصيغة مشكلة صيغة "لاسبير" إنما فقط تم ترجيح الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي سنتي الأساس.

ثانيا:الأرقام القياسية النسبية

لحساب هذه الأرقام نقوم أولا بإيجاد الأسعار النسبية (الرقم القياسي البسيط) لكل سلعة ثم نحسب الرقم القياسي من هذه الأسعار, حيث نقسم الأرقام النسبية إلى مجموعتين:

الأرقام القياسية النسبية البسيطة.

الأرقام القياسية النسبية المرجحة

[1] عبد الغني العايب, دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 9.
[2] ضياء مجيد الموساوي, اقتصاديات النقود والبنوك, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 1997, ص ص 209 - 203 .

1 الأرقام القياسية النسبية البسيطة [1]:

ففي هذه الطريقة الرقم القياسي هو عن النسبة بين متغير وتابع في فترة زمنية معينة إلى نفس المتغير, كما يمكن أن تنسب أرقام فترة المقارنة إلى متوسط قيم الظاهرة في فترة معينة كفترة أساس. ويمكن إيجاد الأرقام بإستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية للتعبير عن قيمة متوسط الأسعار النسبية كالوسط الحسابي أو الوسط الهندسي أو الوسط التوافقي للأسعار النسبية.

1 ـ 1 الرقم القياسي بإستخدام الوسط الحسابي للأسعار النسبية:

يتم حساب الرقم القياسي بعد حساب مناسيب الأسعار ثم يؤخذ المتوسط الحسابي لهذه المناسيب المحسوبة $\boldsymbol{R_i = \frac{P_i}{P_0} \times 100}$ فلو رمزنا لمنسوب السلعةi.

فيكون الوسط الحسابي للأسعار النسبية على الشكل التالي:

1 ـ 2 الرقم القياسي بإستخدام الوسط الهندسي للأسعار النسبية:

يكون الرقم القياسي بإستخدام الوسط الهندسي للمناسيب :

$$\boldsymbol{I = \sqrt[n]{R_1 R_2 R_3 \dots R_n}}$$

حيث:

$\boldsymbol{R_i = \frac{P_i}{P_0} \times 100}$ يمثل منسوب سعر السلعة i.

وبإستخدام قوانين اللوغاريتمات نحصل على:

$$\boldsymbol{\log I = \frac{1}{n}[\log R_1 + \log R_2 + \dots + \log R_n]}$$

[1] خالد زهدي خواجة, مرجع سابق, ص 15.

1 ـ 3 الرقم القياسي بإستخدام الوسط التوافقي للأسعار النسبية:

يكون الرقم القياسي بإستخدام الوسط التوافقي للمناسيب:

$$I = \frac{n}{\frac{1}{R_1} + \frac{1}{R_2} + \frac{1}{R_3} \cdots + \frac{1}{R_n}}$$

$$I = \frac{n}{\sum_{i=1}^{n} \frac{1}{R_i}}$$

حيث:

$R_i = \frac{P_i}{P_0} \times 100$ يمثل منسوب سعر السلعة i.

2 ـ الأرقام القياسية النسبية المرجحة :

في الأرقام القياسية التجميعية إستخدمنا الكميات كأوزان للترجيح ولكن في الأرقام النسبية تعتمد القيمة كأساس للترجيح, والتي يمكن الحصول عليها بضرب سعر بكمستها ويكون أمامنا إختيار أحد الأوزان الآتية [1]:

ـ الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أي :

أسعار الأساس × كميات الأساس = P_0Q_0

حيث تكون الصيغة العامة :

للرقم القياسي للأسعار :

$$I(P) = \frac{\sum \frac{P_1}{P_0}(P_0Q_0)}{\sum P_0Q_0} = \frac{\sum P_1Q_0}{\sum P_0Q_0}$$

يلاحظ بأن هذا الرقم هو نفسه رقم لاسبير المرجح بكميات سنة الأساس أي أن الوسط الحسابي المرجح بالقيمة في سنة الأساس بأسعار سنة الأساس يساوي حسابيا رقم لاسبير للأسعار.

للرقم القياسي للكميات :

$$I(Q) = \frac{\sum (\frac{Q_1}{Q_0} P_0Q_0)}{\sum P_0Q_0} = \frac{\sum P_0Q_1}{\sum P_0Q_0}$$

[1] عبد الله الشمري, مرجع سابق, ص ص 12 13.

وهذا أيضا يمثل رقم لاسبير للكميات.

ـ الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أي :

أسعار المقارنة × كميات الأساس = P_1Q_0

في حالة ترجيح المناسيب للقيم P_1Q_0 نحصل على :

الأرقام القياسية للأسعار :

$$I(P) = \frac{\sum \frac{P_1}{P_0} P_1Q_0}{\sum P_1Q_0} = \frac{\sum R_P P_1Q_0}{\sum P_1Q_0}$$

حيث : $R_P = \frac{1}{P_0}$

الأرقام القياسية للكميات :

$$I(Q) = \frac{\sum (\frac{Q_1}{Q_0} P_1Q_0)}{\sum P_1Q_0} = \frac{\sum P_1Q_1}{\sum P_1Q_0}$$

وهذا يمثل الرقم القياسي لباش للكميات.

أسعار المقارنة × كميات المقارنة = P_1Q_1

في حالة ترجيح المناسيب بالقيمة في زمن المقارنة P_1Q_1 حيث نحصل على الرقم التالي :

الأرقام القياسية للأسعار :

$$I(P) = \frac{\sum (\frac{P_0}{P_1} P_1Q_1)}{\sum P_1Q_1} = \frac{\sum P_0Q_1}{\sum P_1Q_1}$$

وهذا الرقم عبارة عن مقلوب الرقم القياسي لباش للأسعار.

الأرقام القياسية للكميات :

$$I(Q) = \frac{\sum (\frac{Q_0}{Q_1} P_1Q_1)}{\sum P_1Q_1} = \frac{\sum P_1Q_0}{\sum P_1Q_1}$$

وهو أيضا هو مقلوب الرقم القياسي لباش للكميات .

ـ الترجيح بقيمة السلع في سنة مختارة بأسعار سنة مختارة أي P_tQ_t :

أسعار سنة مختارة × كميات سنة مختارة = P_tQ_t

في حالة ترجيح المناسيب للقيم P_tQ_t نحصل على الأرقام القياسية :

الرقام القياسي للأسعار :

$$I(P) = \frac{\sum \frac{P_1}{P_0}(P_tQ_t)}{\sum P_tQ_t} = \frac{\sum R_P P_tQ_t}{\sum P_tQ_t}$$

الرقم القياسي للكميات :

$$I(Q) = \frac{\sum (\frac{Q_1}{Q_0}P_tQ_t)}{\sum P_tQ_t} = \frac{\sum R_q P_tQ_t}{\sum P_tQ_t}$$

الفرع الخامس: الأرقام القياسية بطريقة السلسلة (الأساس المتحرك) [1]

كما هو معلوم أن فترة الأساس يجب أن تكون فترة مستقرة وخالية بقدر من الإمكان من المؤثرات, وإلا فإن الرقم القياسي المستخرج يكون معيبا. أما بالنسبة لمكان فيجب أن يكون ذا أهمية بالنسبة للأماكن الأخرى. وكذلك بالنسبة لطول الفترة بحيث تختفي ويجب إلغاؤها من الحساب وسلع أخرى جديدة يجب إدخالها في الحساب كما أن الأهمية النسبية للسلعة تتغير بمرور الزمن , وهكذا فالسلع الجديدة لا يوجد لها سعر أساس و أوزان الترجيح قد تتغير لبعض السلع , لذلك من المفضل مراعاة هذه التغيرات عند تكوين الرقم القياسي, ويمكن التغلب على ذلك بإستخدام طريقة السلسلة أو الأساس المتحرك. وبحسب هذه الطريقة نحسب أسعار كل سنة (فترة زمنية) كنسبة مئوية من أسعار السنة (الفترة) السابقة, ويمكن بعد ذلك إرجاع هذه النسب المئوية إلى أساس ثابت. ونظرا لأن الأساس المتخذ يكون حديثا والمقارنات قاصرة على الإختلافات بين أسبوع وأخر أو شهر وأخر أو سنة وأخرى فإنه من السهولة بمكان تغيير الأوزان كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو إلى إدخال أو إخراج بعض السلع بدون إعادة حساب لكامل الأرقام القياسية.

[1] عبد الله الشمري, مرجع سابق, ص 15.

المطلب الرابع: الأرقام القياسية للأسعار وأنواعها

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار, والمقصود من أنها متوسطات نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين, وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس, حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس, ويعتمد إختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تللك السنة[1]. تستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار, وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة, حيث يشير الإرتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم فيه. وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها من خلال مقدرها على عكس التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الإقتصاد الوطني, حيث أنه كلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة كلما دل على مقدرها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود[2].

من أجل إعداد الأرقام القياسية, يتم إختيار السلع و الخدمات التي تكون موضوع البحث وهنا نجد طرقتين :

أولا: طريقة العينات :

يتم إختيار عدد من السلع والخدمات المختارة, وكلما كانت العينة كبيرة كان الرقم أكثر تمثيلا للواقع.

ثانيا: طريقة الكلية :

وفي هذه الحالة يتم الأخذ بعين الإعتبار جمع السلع والخدمات المنتجة, خلال فترة زمنية معينة والمعبرة لمجموع الإنتاج الكلي للدولة, أي دراسة كل القطاعات المختلفة.

الفرع الثاني: أنواع الأرقام القياسية للأسعار[3]

[1] الروبي نبيل, نظرية التضخم, ط2, الاسكندرية, مؤسسة الثقافة العربية, مصر, 1984, ص 21.
[2] زكي رمزي, مشكلة التضخم في مصرأسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1980, ص 107.
[3] أحمد محمد صالح الجلال, دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية- دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990- 2003, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص نقود ومالية, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير, جامعة الجزائر, 2006, ص 27.

وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي :

ـ الرقم القياسي لأسعار الجملة.

ـ الرقم القياسي لأسعار التجزئة.

ـ الرقم القياسي الضمني.

أولا: الرقم القياسي لأسعار الجملة :

يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية, مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك, والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب, مواد البناء, والمواد الغذائية والمشروبات, ومواد الطاقة والبترول, والمواد الكيمياوية والأدوية وغيرها من السلع.

ويتم إعداد الرقم القساسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية, والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دونما تتميز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق خضر أم ريف. وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حو أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشئات العاملة في تجارة الجملة, والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها.

ثانيا:الرقم الرقم القياسي لأسعار التجزئة[1]:

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود, وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الإقتصاد القومي, ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ بعين الاعتبار الأسعار التي تحدد وفقا لقوى العرض والطلب, أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء, ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على الطريقة العينية التي تقوم على اختبار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع, غير أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينه من المجتمع لاتعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ من حين الآخر, وذلك نظرا لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في

[1] أحمد محمد صالح الجلال, مرجع سابق, ص 27.

المجتمع بين فترة وأخرى, وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.

ثالثا: الرقم الضمني[1]:

يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداما, وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الإقتصاد القومي, سواء كانت السلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية, كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء. وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوطات التضخمية في الاقتصاد. ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل القومي الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مائه, فإذا كان ناتج القسمة مساويا 100 فإن ذلك دليل على إستقرار مستويات الأسعار, في حين إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يؤكد على حدوث ارتفاع في مستوى العام للأسعار, وعلى العكس إذا كان الناتج أقل من 100 فإن ذلك يدل على حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الرسائل العلمية

الفرع الأول: أطروحات الدكتوراه

1- العايب عبد الغني, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان : **آثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر دراسة تحليلية قياسية,** جامعة عمار ثليجي بالأغواط, الجزائر, 2021 - 2022.

أ- إشكالية الدراسة: يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2020 ؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي للأشكالية طرح الباحث عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- كيف تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر؟

[1] نفس المرجع السابق, ص 27.

ـ كيف أثرت تلقبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري؟

ـ ماهو نوع الأثر (المباشرة أو غير مباشرة) الذي تمارسه أسعار النفط على سلوك مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر؟

ـ ما نوع العلاقة (سلبية أو طردية) بين أسعار النفط ومؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر؟

ـ ما نوع الأثر الذي يمكن أن تمارسه تقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر على المدى القصير والطويل؟

ب ـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لمدى تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1970 -2020), ويمكن حصر أهداف الدراسة في العناصر الأتية :

ـ إبراز الأساس النظري والتحليلي لفهم ظاهرة الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار وأسبابها.

ـ إبراز أهم تأثيرات تقلبات أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

ـ دراسة وتتبع أثر التقلبات في أسعار النفط على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بين المدى القصير والطويل.

ج ـ أدوات الدراسة :

نظرا لطابع التطبيقي تم الاعتماد على مجموعة من المناهج وهي:

المنهج الوصفي التحليلي, المنهج الاستنتاجي, المنهج الاستقرائي, وتم أيضا استعمال المعادلات الآنية ونموذج (ARDL), واستخدام برنامج الإحصائي(Eviews10).

د ـ نتائج الدراسة :

يمكن حصر جملة النتائج المتوصل إليها, كما يأتي :

ـ تعتبر الأرقام القياسية من المقاييس الهامة في قياس التغيرات الاقتصادية,والوسيلة العلمية والإحصائية التي تترجم اتجاهات الأسعار بصفة عامة, والتي تعبرعن قيمة النقود أو قوتها الشرائية.

ـ تعتبر الأسعار أداة ووسيلة الدولة للتحكم في الاستهلاك.

ـ إن الارتفاع المتزايد والمستمر في مؤشر أسعار الاستهلاك يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية, ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد.

ـ يعد ارتفاع مستوى مؤشرات أسعار الاستهلاك عاملا أساسيا لقياس قدرة الدولة عل التحكم في اقتصادها, فكلما ارتفعت مؤشرات أسعار الاستهلاك دل على هشاشة اقتصادها وعدم تحكمها فيه.

ـ وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومؤشرات أسعار الاستهلاك, حيث يؤدي زيادة عرض النقود بوحدة واحدة إلى زيادة مؤشرات أسعار الاستهلاك بـ 0.0093 وحدة.

ـ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات أسعار الاستهلاك, أي أنه على المدى البعيد ترتبط مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر بشكل مباشرة بتقلبات أسعار النفط, وهذا ما يجعل من مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر رهن تقلبات أسعار النفط.

الفرع الثاني: مذكرات الماجستير

1- يحياوي نذير, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان : **إنعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر أسعار الاستهلاك حالة الجزائر (1980-2013)**, جامعة أمحمد بوقرة بومرداس, الجزائر, 2015-2016.

أ ـ إشكالية الدراسة :

ويمكن صياغة إشكالية على النحو التالي:

ماهي انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري والمؤشر العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

ـ ما علاقة تقلبات سعر العملة بمؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر؟

ـ هل يمكن الوصول إلى النمذجة القياسية المناسبة لمعرفة انعكاسات تغير سعر العملة على الميزان التجاري والمؤشر العام للأسعار في الجزائر؟

ب ـ أهداف الدراسة :

ويمكن حصر أهداف الدراسة في العناصر الأتية :

ـ محاولة تبيان مدى تأثير تخفيض الدينار الجزائري على تحقيق أهداف الاقتصادية الوطنية.

ـ محاولة إدراك العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمؤشر العام للأسعار.

ج ـ أدوات الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري, والمنهج الكمي في الجانب التطبيقي,وتم إستخدام برنامج الإحصائي (Eviews08) لمعالجة البيانات.

د ـ نتائج الدراسة :

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي :

ـ يعمل سعر الصرف على الربط بين مستويات الأسعار المحلية لمختلف بلدان العالم ويسهل عملية التبادل التجاري, وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسية الاقتصادية التي تستخدمها الدول, وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني,

ـ يشكل التضخم المستورد في الجزائر نصيب معتبر من التضخم المحلي, حيث من العوامل الرئيسية التي تفسر انتقال التضخم الاجنبي إلى الاسعار الداخلية وانعكاساته وفقا لمنظور القناة المباشرة وهي ترجيح وتغير الاسعار الاسمية للسلع والخدمات المستوردة التي تدخل في تكوين مؤشر أسعار الاستهلاك. وتطور معدل صرف العملة الوطنية مقارنة بعملة الحساب في العقود التجارية.

2ـ عبد الغني العايب, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان : **دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الإستهلاك في الجزائر,** جامعة دالي إبراهيم بالجزائر, 2010/2009.

أ ـ إشكالية الدراسة :

ويمكن صياغة إشكالية على النحو التالي:

ماهي الطريقة التنبؤية الملائمة للتنبؤ بمؤشرات أسعار الإستهلاك؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

ـ هل يمكننا تطبيق نماذج التنبؤ على سلسلة مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر؟ وفي حالة تحقيق التنبؤ بواسطة هذه النماذج فما هي الإيجابيات وما هي السلبيات؟

ب ـ أهداف الدراسة :

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

ـ التعرف على الإطار النظري للأرقام القياسية.

ـ محاولة بناء نموذج تنبؤي مستقبلي في المدى القصير باستعمال السلسلة الزمنية للمتغير CIP.

ـ محاولة إبراز الأساس النظري والتحليلي لفهم ظاهرة الإرتفاع المستمر للأسعار.

ـ الخروج بتوصيات قد تساهم في علاج الإرتفاع المتزايد والمستمر في مستوى الأسعار.

ج ـ أدوات الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي والقياسي, وتم إستخدام عدد من الإختبارات الإحصائية مثل (Eviews05),حيث إعتمدت عدة من أدوات مثل الجدوال والمنحنيات و المعادلات .

د ـ نتائج الدراسة :

ويمكن حصر أهم النتائج في بعض النقاط التالية :

ـ إن القدرة الشرائية للنقود ترتبط عكسيا مع المستوى العام للأسعار.

ـ إن الإرتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية, وتؤثر على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع, حيث يترتب على ذلك إستفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين من هذه الإرتفاعات وتضرر أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب الأجور والرواتب.

ـ من خلال دراسة سلسلة أسعار الإستهلاك عبر الزمن لاحظنا ان هناك ارتفاع مستمر في أسعار الاستهلاك, بسبب وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات أعلى من إمكانية العرض, وهو ناجم عن عدة عوامل وأسباب منها الزيادة في الأجور, إرتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة الإصدار النقدي.

ـ لقد استنتجنا من خلال الدراسة التطبيقية لسلسلة أسعار الإستهلاك في الجزائر أن هذه السلسلة تخضع للمركبة الفصلية التي تظهر في الشكل البياني على هيئة قمم أو إنخفاضات وهي ناتجة عن تأثير عوامل خارجية على هذا المؤشر بطريقة منتظمة.

ـ نظام الأسعار المتبع هو سبب إرتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم التوازن بين التنمية الإقتصادية وسياسة الأسعار المنتهجة, وبما أن الإنتاج في الجزائر محدود, وهو لايلبي الطلب المتزايد, هذا ما جعل تحرير الأسعار لا يخدم السوق لأنها تؤدي إلى إرتفاع الأسعار عندما يزداد الطلب.

المطلب الثاني: المقالات العلمية

1ـ نوة بن يوسف, **دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990 - 2021),** مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال, المجلد 12, العدد 01, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, الجزائر, 2023.

اتبعت الجزائر خلال فترة الإصلاحات استراتيجية تنموية مكثفة ترمي إلى الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي, وذلك بالتوسع في الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص والإنفاق الاستثماري,وهذا ما ولد عجز في الميزانية العامة للدولة في عديد من السنوات, وقد تمت تغطية جزء مهم من هذا العجز بالإصدار النقدي غير المراقب, مما أدى إلى ضغوطات تضخمية في اقتصاد الجزائري نتيجة زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي, من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي: **ما مدى تأثير العرض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (1990 - 2021)؟**

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تأثير العرض النقدي كمؤشر مهم للسياسة النقدية وانعكاس ذلك على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

هناك عدة أدوات تم الاعتماد عليها في هذا البحث وهي إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الكمي وتم استعمال عدة برامج الإحصائية مثل (Eviews12).

ـ نتائج الدراسة : أهم النتائج المتحصل عليها من خلال هاته الدراسة هي :

ـ الرقم القياسي لأسعار المستهلك أفضل مؤشر مرجعي لقياس التضخم في أغلب اقتصاديات دول العالم, لتوفره على خصائص ومزايا يصعب إيجادها في بقية مؤشرات قياس التضخم الأخرى. فهو يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود من خلال مستوى معيشة الأفراد. وتختلف سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر من دولة إلى أخرى.

ـ من خلال دراسة مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990 - 2021) لاحظنا أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك قد انتقل من 555.8 خلال سنة 1990 إلى 22021.5 سنة 2021. حقق بذلك معدل زيادة قدره 214.65%. أي هناك ارتفاع مستمر في أسعار الاستهلاك, وذلك نتيجة وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات أعلى من إمكانية العرض, وهو ناجم عن عدة عوامل وأسباب منها الإصدار النقدي.

ـ للوصول إلى نمو مستقر في أسعار الاستهلاك بشكل يشجع النشاط الاقتصادي, فإن أفضل وسيلة هي تطبيق سياسة نقدية ترمي إلى تحقيق معدل نمو للكتلة النقدية يتماشى مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ـ لقد تبين من خلال تحليل النموذج القياسي ARDL لقياس اثر العرض النقدي بمعناه الواسع LM2 على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة المدروسة في الأجل الطويل, فالعرض النقدي يسجل تأثيرا سلبيا على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الأجل الطويل حيث يشير النموذج أن العرض النقدي إذا ارتفع بـ 1% سيؤدي إلى إنخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك إلى 0.295%.

2- خوالد مولود,رملي حمزة, **فعالية سياسة التعقيم النقدي في تحسين مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2010 – 2020),**مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة, الجزائر, المجلد07, العدد01, جوان 2022.

يتميز القتصاد الجزائري بكونه اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات.الأمرالذي جعل منه عرضه للصدمات بسبب تغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية, لذلك فإن الارتفاع الكبير في أسعاره منذ بداية الألفية الثانية إلى غاية الصدمة النفطية لسنة 2014 أدى إلى ظهور وتراكم فوائض السيولة, ولعل ذلك ما ساهم

في توسع نقدي كبير فشلت الأدوات التقليدية في الحد من آثاره, الأمر الذي استوجب تدخل بنك الجزائر لاستحداث أدوات جديدة قادرة على امتصاص فائض السيولة والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار والتي من بينها سياسة التعقيم النقدي.

بناءا على ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية سياسة التعقيم النقدي المطبقة من قبل بنك الجزائر في استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2010–2020؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

ـ كيف كانت تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2010–2020؟

ـ ما مدى استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر لعمليات التعقيم النقدي خلال الفترة 2010–2020؟

تهدف هذه الدراسة في إطار المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الأهداف التالية :

ـ التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية, سياسة التعقيم النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك (الرقم القياسي لأسعارالمستهلكين).

ـ دراسة وتحليل الأوضاع النقدية خلال الفترة 2010–2020.

ـ التعرف على مدى فعالية سياسة التعقيم النقدي المطبقة من قبل بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار في مؤشر أسعار الاستهلاك.

نتائج الدراسة: أهم النتائج المتحصل عليها من خلال هاته الدراسة هي :

ـ يرتبط نمو الكتلة النقدية وكذا مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بزيادة الأصول الأجنبية الصافية خلال الفترة التي سبقت الأزمة البترولية متأثرة بإرتفتاع أسعار المحروقات.

ـ لم يستطع السلطة النقدية المتمثلة في بنك الجزائر من المحافظة على استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك خاصة في السنوات الأخيرة, وهذا راجع إلى ارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية أواخر 2019 والناتج عن اضطراب سلاسل التوريد العالمية بسبب جائحة كورونا بالإضافة إلى التخفيض المستمر لقيمة الدينار الجزائري منذ 2016.

3- كاكي عبد الكريم, العقاب محمد, حمايدي صديق, **محددات مستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر:دليل تجريبي على المدى البعيد بإستخدام نموذج (Johanson) وسببية(Toda–yamamoto),** حوليات جامعة الجزائر1, المجلد35, العدد01, 2021.

إن الجزائر التي انتقلت من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق, والتي تعتمد بنسبة كبير على الجباية البترولية في تحقيق إيرادات الميزانية العامة للدولة دون البحث عن إيردات أخرى وإنتاج نشاط اقتصادي حقيقي في قطاع الأعمال, أدى إلى ركود نشاطات الاقتصاد نوعا ما خارج قطاع المحروقات فقط, وهو ما أدى إلى تسجيل تغيرات في نسب التضخم دوريا. وعلى أساس من ما سبق, نحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هي أهم محددات المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر على المدى البعيد بإستخدام نموذج (Johanson) وسببية(Toda–yamamoto)؟

سوف نحاول في هذا البحث معرفة أهم محددات المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي, حصة الكتلة النقدية من إجمالي الناتج وحصة الفرد من الناتج الحقيقي نحو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك, وتحليل آثار هذه العلاقة على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي بإضافة إلى إستعمال برنامج الاحصائي (Eviews10).وبغرض البحث عن علاقة توازن على الأمد البعيد فإن تطبيق منهجية (Johanson et Juselius1990) سمحت لنا بالتأكد من وجود علاقة وحيدة لتكامل المشترك تتجه من محددات المستوى العام لأسعار الاستهلاك نحو متغيرة الهدف.

أما على المدى البعيد فإن زيادة المعروض النقدي بالنسبة الإجمالي الناتج بـ1 % يؤدي إلى تدهور في المستوى العام لأسعار الاستهلاك بمعدل 1.3 بالألف, كما أن إنخفاض قيمة العملة المحلية بـ1% مقابل الدولار تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وبمعدل قدره 5.86 بالألف.

4 - رباحي ابراهيم, جاب الله مصطفى, **مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر(1995–2020),** مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة, المجلد07, العدد02, جامعة المسيلة, الجزائر, 2022.

سنحاول في هذه الدراسة معرفة العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك والسياسة النقدية, من خلال دراسة قياسية توضح دور السياسة النقدية وأدواتها في تحديد مستويات أسعار في الجزائر خلال الفترة 1995–2020 وللوصول إلى النتائج التي توضح هذه العلاقة والدور أردنا أن تنطلق عملية درستنا من الإشكالية التالية: **ما هو دور السياسة النقدية في تحديد مستويات الأسعار في الجزائر خلال الفترة 1995–2020؟**

تهدف الدراسة إلى تقديم المفاهيم المختلفة حول مؤشر أسعار الاستهلاك وأهمية إبراز العلاقة بينه وبين أدوات السياسة النقدية المختلفة من خلال التعرض إلى الحالة الجزائرية خلال الفترة(1995–2020),تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي وتم أيضا استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية وعلى رأسها البرنامج الأحصائي Eviews12 .

نتائج الدراسة: أهم النتائج المتحصل عليها من خلال هاته الدراسة هي :

ـ توجد علاقة طردية بين مؤشر أسعار الاستهلاك والكتلة النقدية حيث كلما زادت الكتلة النقدية المتواجدة في السوق والموجهة للإستهلاك خاصة كلما إرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ـ توجد علاقة توازنية طويلة لأجل يمكن تحقيقها عند معالجة الاختلالات الظرفية في لأجل القصير بحلول حقيقة من خلال زيادة الإنتاج وتنويع مصادر الثروة وترشيد الإنفاق الكلي.

ـ يلعب سعر الصرف الدور الأساسي في عملية الاستيراد لأن تغطيتها تكون متعلقة بوضعية العملة المحلية, واستقرارها والاحتياط العام, من العملات الاجنبية الصعبة, وهذا ما يؤدي إلى الإرتفاع في تكلفة الاستيراد, مما يؤدي إلى إرتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك والناتج عن ارتفاع تكلفة الاستيراد.

خلاصة

إن دراسة مؤشر أسعار الاستهلاك يعتبرمن اهم البحوث الاقتصادية نظرا لما توفره هذه البحوث من مؤشرات هامة ذات علاقة وطيدة بنفقات الاسر وتكاليف المعيشة. ويعد مؤشر أسعار الاستهلاك وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى, والتغيرات في هذا المؤشر تستخدم في تقدير التغيرات في أسعار السلع المرتبطة بتكلفة المعيشة.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم السعر وأنواعه ووظائفه وإلى الاستراتيجياته و العوامل المؤثرة في تحديده, وتطرقنا أيضا إلى الإطار النظري للأرقام القياسية.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013–2021)

تمهيد:

دراسة قياسية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر تشمل تحليلا شاملا لتغيرات الأسعار عبر الزمن وفقا لمجموعة منتوعة من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية. تبحث هذه الدراسة في عوامل التأثير على الأسعار, مثل العرض والطلب, والتغيرات في السياسات الإقتصادية, وتأثيرات الظروف الجوية, وعوامل عالمية مثل أسعار النفط. كما تتضمن الدراسة تحليلا لهيكل النفقات للأسر وأنماط الإستهلاك, وتقديم توقعات لإتجاهات الأسعار المستقبلية بناءا على البيانات التاريخية والإتجاهات الحالية.

المبحث الأول: واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائرهو مؤشر يستخدم لقياس تغير متوسط الأسعار مجموعة محددة من السلع والخدمات التي يستهلكها المواطنون بإنتظام خلال فترة زمنية محددة, ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال متوسط أسعار السلع والخدمات في سلة معينة يتم تحديدها مسبقا. والتي تمثل نمط الاستهلاك للمستهلكين العاديين, ويعتبر أداة مهمة لقياس معدل التضخم الاقتصادي وتقدير تأثيره على قوة الشراء للمواطنين ويساعد الحكومة في إتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة.

المطلب الأول: تطور أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2013-2021

الفرع الأول: تعريف مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر[1]

يشير المستوى العام للأسعار إلى رقم قياسي يحسب بإستخدام أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات, عمليا يتم تحديد الاتجاه العام للأسعار بواسطة اختيار عينة مؤلفة من أسعار عدد معين من السلع والخدمات في الاقتصاد, لذلك فإن دقة النتائج سوف تتوقف بكل تأكيد على حسن اختيار هذه العينة ومدى تمثيلها لمختلف السلع والخدمات في الاقتصاد, ويتضح لنا الاتجاه العام للأسعار من خلال تغيرات الرقم القياسي للأسعار.

الفرع الثاني: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2013-2021 [2]:

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء, ذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات, وسوف نتعرض إلى أهم الخصائص التي يتميز بها المؤشر المذكور, حيث أن النسب المتوصل إليها هي التي تستعمل بصفتها معاملات ترجيح في رقم القياسي للاستهلاك. يستخدم في الجزائر رقم "لاسبير Laspeyer Index" والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح, وتحسب هذه الكميات إنطلاقا من إحصاء الوطني للاستهلاك, ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن, أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة. في الجزائر يضم CPI

[1] أسماء دردور: أثر السعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990- 2020 بإستخدام نموذج ARDL, مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة, المجلد5, العدد1, جامعة أم البواقي, الجزائر, 2022, ص 618.

[2] نوة بن يوسف, دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990 - 2021), مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال, المجلد 12, العدد 01, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, الجزائر, 2023, ص 163.

ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية, في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتوج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر. وقد تم إعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول إستهلاك العائلات الجزائرية سنة 1998, حيث إختيار المواد بناءا على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للدوان الوطني للإحصاء.

ويتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر بإعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم, لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد. وفي سنة 2013 بلغ نمو مؤشرأسعار الاستهلاك 3.5%. حيث سجلت منتجات الغذائية انخفاضا قدره 0.4%, هذا الانخفاض هو نتيجة انخفاض أسعار منتجات الزراعية الطازجة, بما في ذلك الفواكه والخضر. وقد عرفت وتيرة نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في السنوات من 2014إلى2021 ارتفاعا حيث تراوحت بين 4% و5%. وعرف المستوى العام للأسعار نسبة زيادة قدرها 66.21 حيث تضاعف 1.66 مرة خلال 12 سنة الأخيرة, رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها. وبذلك فإنه يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار, قد تميز بالإتجاه نحو الإرتفاع بوتيرة متباطئة.[1]

المطلب الثاني: كيفية اعداد مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر

يقوم مؤشر أسعار الاستهلاك بقياس التغير عبر الزمن في أسعار سلعة محددة من السلع والخدمات التي عادة ما تشترى من قبل الغالبية العظمى من الأسر, ويتم تثبيت أنواع ومواصفات السلع والخدمات في سلة مؤشر أسعار الاستهلاك بالاضافة إلى كمياتها خلال سنة الأساس, وهذا يتضمن أن يعكس التغيرات في الرقم القياسي فقط التغيرات على مر الزمن.إن شمولية سلة الاستهلاك لا تقتصر فقط على عدد الأصناف بل تشمل أيضا تمثيلها للاستهلاك الفعلي للأسر بفئاتها الاقتصادية والاجتماعية وتوزعها على المناطق الجغرافية كافة على حد سواء, لذلك تحرص الهيئات المختصة على جمع عدد كبير من الأسعار من كل المناطق. وسنحاول في هذا المطلب بيان كيفية إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.[2]

[1] نوة بن يوسف, مرجع سابق, ص 165.
[2] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 53.

الفرع الأول: خطوات إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بنشر بيانات شهرية أو فصلية أو سنوية, عن مؤشرات أسعار الاستهلاك على مستوى المدن والأرياف, مع أخذ سنة الأساس التي تكون عادة مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشرة سنوات, أو إجراء مسح واستجواب ميداني, وتتغير بعد كل مدة زمنية حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمس سنوات لدى مؤسسة الإحصاء الدولي بينما يمكن أن تصل هذه المدن في الجزائر إلى عشرة سنوات أو أكثر في بعض الأحيان. وهناك عدة خطوات يجب القيام بها لإعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وهي:

أولا: تحديد المواد التي ستدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سلة المستهلك): والتي تتم من خلال عدة خطوات:

1- تصنيف المواد ضمن مجموعات إنفاق رئيسية حسب نظام تصنيف معين:

يفضل أن يكون تصنيفا ملائما ضمن المتطلبات والتوصيات الدولية, حيث تم تصنيف السلع والخدمات في 08 مجموعات:

المجموعة الأولى: المواد الغذائية لمشروبات غير الكحولية.

المجموعة الثانية: اللباس والأحذية.

المجموعة الثالثة: السكن وأعباؤه.

المجموعة الرابعة: الأثاث ومواد التأثيث.

المجموعة الخامسة: الصحة والنظافة الجسدية.

المجموعة السادسة: النقل والاتصال.

المجموعة السابعة: التربية والثقافة والتسلية.

المجموعة الثامنة: مختلفة (غير مذكورة في مكان آخر).

وتحتوي العينة السلعية على 260 منتوج, تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر, ويتم اختيار هذه المواد بناء على معايير حددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات. بينما هذا الجهاز في مؤشر أسعار الاستهلاك على صيغة لاسبير.[1]

[1] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 54.

2- تحديد أهمية المواد النسبية: يعتمد اختيار السلع على أهمية تلك المواد, فهناك مواد عامة لا يختلف الناس على أهميتها كالإنفاق على المواد الأساسية والضرورية مثل الخبز واللحم والخضر والزيوت, ولكن ليس هناك مقياس عام لأغلب المواد التي يتم التعامل معها من قبل المستهلكين يدل على أهمية المواد بالنسبة لإنفاق الأسر.

3- تعديل القائمة: مع مرور الزمن تتغير عادات الناس في الإستهلاك, كما أن مواد كثير تحل محل مواد أخرى أو مواد مهمة تصبح غير مهمة أو العكس, بهذا يجب مراجعة قائمة المواد كلما مضت فترة من الزمن.

4- عدد المواد ضمن القائمة: لا يوجد هناك تحديد لعدد المواد الممكن إنتقاؤها وإدخالها في الرقم القياسي, إلا أنه يتوجب أن تكون قائمة المواد ممثلة لمختلف الفئات والمجموعات,وإن حسن إنتقاء المواد أفضل من الإكثار من عدد المواد دون تدقيق.

5- التماثل: يجب أن يتم أخذ بعين الإعتبار التغيرات السريعة للإختراعات في هذه الأيام. حيث تحدث تغيرات هامة على جودة ونوعية وسعر بعض المواد, حتى وإن كانت نفس المادة ونفس المنتج, فلا نستطيع أن نقارن بين جهاز حاسوب حديث وأخر قديم, ولا بين سيارات من نفس النوع لسنوات الصنع مختلفة, وهكذا يجب الإنتباه والمحافظة على تماثل المواد بين فترة زمنية وأخرى, أي ضمان مقارنة الأشياء بمثيلاتها.

ثانيا: تحديد مصادر الأسعار

من حيث المصادر التي ستجمع منها الأسعار فإنه لا توجد صعوبة في تحديده مع ضمان التمثيل الجغرافي والسلعي, حيث أنه ربما تكون هناك فروق بين الأسعار من محل إلى أخر بسبب إختلاف الموقع أو نوع الخدمة أو حجم المصدر, ولكن هذه الفروق تكون محدودة في الغالب, ويمكن تحديد أثرها بأخذ متوسطات الأسعار من خلال عدد أكبر من المصادر.

ثالثا: تحديد سنة الأساس

سنة الأساس وهي السنة التي ستنسب إليها التغيرات, يجب أن تكون فترة الأساس عادية وخالية من المؤثرات العرضية على الأسعار, ولا تنسب إلى سنة كساد أو رواج أو سنة حرب أو غيرها من المؤثرات غير الطبيعية, فإذا نسبنا إلى سنة الكساد فإن قيمة الظاهرة [1]

[1] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص ص 54 55.

تبدو وكأنها مرتفعة جدا بالقياس مع سنة الأساس, أما إذا نسبنا إلى سنة رواج تتصف بالرخاء فإن قيمة الظاهرة أو الإتجاه العام يبدو وكأنه سالب أو منخفض.ويعتمد إختيار فترة الأساس على العوامل الآتية:

ـ الغرض من تركيب الرقم القياسي المطلوب.

ـ بعد فترة أساس عن التغيرات الفجائية أو الدورية حتى لا تتأثر الأرقام المحسوبة منها.

ـ يجب أن تكون فترة الأساس قريبة من فترة المقارنة حتى تتشابه الظروف القائمة بقدر الإمكان وبذلك تسهل المقارنة.

وفي الجزائر تعتبر سنة 2001 هي سنة الأساس.

رابعا: أعداد الأوزان الترجيحية

كلمة مرجح تشير إلى أن مؤشر أسعار الاستهلاك يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الإعتبار. حيث تمثل الأوزان الترجيحية الأهمية النسبية التي تعطى لكل مادة من المواد عند إحتساب مؤشر أسعار الاستهلاك, فمثلا نفرض أن سعر الخبزارتفع 10%, وارتفع سعر الشكولاطة بنفس النسبة, فكلا السعرين قد ارتفع بنفس النسبة ولكن ايهما يؤثر تأثيرا أكبر على إنفاق المستهلك والأسرة؟ بالطبع ارتفاع سعر الخبز ذو أهمية أكبر بكثير من إرتفاع سعر الشكولاطة, وتقاس الأهمية النسبية لكل مادة بالكميات التي تستهلك منها خلال السنة أو بقيم تلك الكميات. ولذا فإن المستهلك يشعر بوطأة ارتفاع الخبز أكثر بكثير من شعوره بإرتفاع أسعار الشكولاطة. إذا يجب عند حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن نرجح كل مادة بما يتناسب مع أهمية الإنفاق والاستهلاك منها. وأفضل طريقة للحصول على الأوزان الترجيحية لمؤشر أسعار الاستهلاك هي دراسة نفقات الأسرة, حيث تزودنا هذه الدراسات بكميات المواد وقيمتها الفعلية التي تستهلكها الأسر طيلة العام, فهي أدق وأصدق تمثيلا لتركيب الاستهلاك وتوزيعه على مختلف المواد والبضائع والخدمات.

خامسا: حساب مؤشر أسعار الاستهلاك

بعد إكمال جمع البيانات التي تدخل في تركيب الرقم القياسي وكذلك بعد إختيار فترة الأساس والأوزان المناسبة وطرق الترجيح يتم حساب مؤشر أسعار الاستهلاك المطلوب[1]

[1] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص ص 55 56.

من خلال مؤشر لاسبير السعري, حيث تتخذ سنة أساس 100 في سنة 2001, (المتوسط الحسابي المرجح للمؤشرات الأولية).

$$IPC_{m/2001} = \sum(W_i/\sum iw_i)\left(P_i^m/P_i^{2001}\right)$$

حيث:

P_i^m: السعر المتوسط الجاري للسلعة i في الشهر m.

W_i: وزن السلعة i.

P_i^{2001}: سعر الأساس (المتوسط في 2001 للسلعة i).[1]

المطلب الثالث: أسباب ارتفاع أسعار الاستهلاك في الجزائر

إن ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر يظهر جليا في أسباب ظاهرة وأخرى كامنة, ونظرا لخصوصية اقتصاد الجزائري, نجد ما يعانيه من ارتفاع في مستوى الأسعار إن ما هو نتيجة لتداخل عوامل كثيرة وتتمثل جذوره في الاختلالات الهيكالية وسياسات الاقتصادية المختلفة المتبعة من الاستقلال, ويمكن تلخيص كل ذلك في ثلاثة أسباب هي:الأسباب النقدية والمالية, والأسباب الهيكلية والأسباب المؤسساتية:

الفرع الأول: الأسباب النقدية والمالية

اولا: زيادة الكتلة النقدية [2]

لقد إتبعت السياسة النقدية في الجزائر نظام التخطيط المركزي, فلم تظهر بمعناها الحقيقي والمستقل, فكان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز في توزيع الموارد مما نتج عنه إختلال في التوازنات الاقتصادية الكبرى كالتضخم والمديونية, ونظرا لهذه الصعوبات لجأت السلطات إلى سياسات نقدية تختلف مضمونا عما سبق, خاصة بعد تبني برنامج التصحيح الهيكلي. تتلخص هذه السياسة الجديدة في مراقبة القروض ومراقبة تطور الكتلة النقدية من أجل التحكم في المستوى العام للأسعار وضمان نمو اقتصادي متناسق مع تطور الحالة النقدية. ومن الضروري أن تكون قيمة الكتلة النقدية اقل من الإنتاج الوطني الخام, هذا ما لم يحصل في حالة الجزائر, وهو الشيء الذي ساعد على إرتفاع الضغوطات

[1] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 56.

[2] بن عربة بوعلام, التضخم في النظرية الاقتصادية, حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 1967-1992, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 1998, ص 67.

التضخمية . إن استمرار حالة عدم التطابق بين نمو الناتج والنمو النقدي أدى إلى ارتفاع مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مما يقضي على المكاسب المحققة في إطار التعديل الهيكلي ويتسبب في تراجع أوضاع الأسر من تراجع القدرة الشرائية.

ثانيا: زيادة ميزانية الدولة

لقد كانت ميزانية الدولة منقسمة إلى ميزانية وظيفية تعدها وزارة المالية والتخطيط, وميزانية التجهيز تعدها مديرية التخطيط والدراسات الاقتصادية حتى سنة 1967, ثم أصبحت وزارة المالية والتخطيط تعد الميزانيتين. وعند إصدار قانون المالية 1970 أصبحت الميزانية العامة للدولة تضم نفقات التسيير ونفقات التجهيز,[1] هذه النفقات كانت تمول من الإيرادات الجبائية مقارنة مع الإيراادات الأخرى للميزانية خاصة البترولية التي مصدر إرتفاع الدخل الوطني وتؤدي في أغلب الأحيان إلى التضخم وذلك عند عجزها عن تمويل النفقات المتزايدة ويتم اللجوء إلى الإصدار النقدي.[2]

الفرع الثاني: الأسباب الهيكلية

تتمثل أهم الأسباب الهيكلية لإرتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر فيما يلي[3]:

أولا: التخلف الاقتصادي

حيث أن الزيادة السكانية بنسب لا تتناسب مع الانتاجية ساهمت في ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر, والذي صحبه ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات, وعلى هذا يمكن القول أن ارتفاع عدد السكان ومن ثم زيادة اليد العاملة التي تقلل الكفاءة في الإنتاج, ترتب عنها تضحما من خلال خلق فائض في الدخل الذي لا يقابله انتاج مادي.

ثانيا: ضعف وهشاشة الهياكل القاعدية

والتي ينشأ عنها ارتفاع الأسعار, وذلك بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات في منطقة معينة, ولتغطية هذا العجز يستوجب توفير السلع من المناطق ذات الوفرة, إلا أن نقص الهياكل القاعدية والتي تبرزها مشاكل النقل والتكاليف الباهظة لنقل السلع أدى إلى ارتفاعها خاصة المناطق المعزولة (الصحراوية) والتي عرفت إزدهارا

[1] صغيري فطيمة, مرجع سابق, ص 73.

[2] عبد الحق بوعتروس, دراسة الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر, أطروحة الدكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قسنطينة, ص 56.

[3] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 58.

معتبرا لبعض المنتجات الزراعية إلا أن ضعف هياكل النقل ومشاكل التخزين حالت دون تسويقها محليا وتعرضها للتلف وهذا ما أعاق مسار التنمية المنتهج في الجزائر.

ثالثا: التجارة الخارجية كعامل مغذ لإرتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

في ظل الاستيراد المكثف للسلع والخدمات وحجم وهيكل التجارة الخارجية للجزائر خصوصا في شق الواردات, وهو أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار محليا, وهذا بدوره يدل محدودية الطاقات الإنتاجية الجزائرية في تلبية إحتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات الإستهلاكية أو الإستثمارية مما جعل الإقتصاد الجزائري عرضة لإستيراد التضخم من الخارج, وساعد في هذا الأمر طبيعة النمط الإستهلاكي, وطبيعة السوق الذي يقوم على التوسع في الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلي في ظل تزايد الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الجزائري.

ومن المعلوم أن أسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية, لا سيما إذا كانت أسعار هذه السلع في مجموعة الأطعمة والمشروبات, ومجموعة السلع والخدمات الأخرى في ظل عدم وجود مرونة للإحلال المحلي لهذه السلع.

وعلى الرغم من تراجع نسبة الواردات في الجزائر وخاصة الاستهلاكية منها بسبب تداعيات جائحة كورونا, والتي أدت إلى إنكماش التجارة العالمية وغلق منافذها البرية والبحرية والجوية إلا إن غياب البديل المحلي, وضعف الإنتاج الوطني ساهم في ارتفاع أسعار هذه السلع وإن كانت منتجة محليا.

الفرع الثالث: الأسباب المؤسساتية

تتمثل الأسباب المؤسساتية التي تقف وراء ظاهرة ارتفاع الأسعار في الجزائر فيما يلي [1]:

أولا: الندرة

لقد ظهر هذا النوع في الجزائر خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات ولا زال مستمرا إلى الآن, حيث شهد الاقتصاد الجزائري اختلالا في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي, بسبب وجود ندرة في السلع والخدمات, والتي ترتب عنها ظهور طوابير أمام المساحات لتوزيع السلع, وقد ساهم ضعف الهياكل القاعدية في ندرة بعض المنتجات في مناطق معينة

[1] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 59.

مع وفترتها في مناطق أخرى, كما تضافرت عوامل أخرى في إحداث هذا النوع من الإرتفاع في المستوى العام للأسعار, منه سياسة الدعم عن طريق التسعير الإداري للسلع المستوردة بالعملة الصعبة لبيعها محليا, والتي أدت بدورها إلى ظهور مضاربين هربوا السلع إلى الدول المجاورة, كما عملوا على تخزينها محليا وبيعها في السوق السوداء بأسعار خيالية.

ثانيا: التضخم الإنتقالي

ففي إطار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للإتجاه نحو اقتصاد السوق, أدى ذلك إلى آثار هامة ووخيمة على المستوى العام للأسعار, حيث ساهم تحرير الأسعار في تسارع إرتفاع هذه الأخيرة, لا سيما منذ إلغاء الدعم الموجه لمعظم المواد الأساسية, كما أدت توصيات صندوق النقد الدولي بخصوص وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف بشكل يعكس القيمة الحقيقية للدينار إلى تخفيض قيمة الدينار, مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإستيراد خاصة إذا علمنا أن التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية قد قامت بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها.

ثالثا: ضعف فعالية أجهزة الرقابة في الدولة

لما كانت مختلف أعمال الرقابة هي صمام الأمان لتحقيق الأهداف المنشودة, والحيلولة دون الوقوع في الإنحراف, كان ضعفها وهشاشة دورها سببا من أسباب الفساد وحلول الأزمات وتفاقمها, وفي الجزائر أدى ترهل أجهزة الرقابة ومحدودية فعاليتها إلى سيطرة المحتكرين والمضاربين بالأسعار على السوق المحلية, والبيع بأغلى الأثمان حيث شمل بعض السلع المدعمة كزيت المائدة مثلا. وسبب الزيادة المجنونة في مادة الزيت المدعم إنما هي زيادة مفتعلة من قبل المضاربين, هذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم فعالية أجهزة الرقابة المعنية في ردع هؤلاء وقمعهم.

المطلب الرابع: السياسات المتبعة لمحاربة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

بعد تعرضنا إلى أسباب ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الوطني, فإنه يمكننا أن نتطرق إلى وسائل محاربة إرتفاع هذه الأخيرة وذلك بالبحث على أنجح الطرق أو السياسات الواجب إتباعها لمعالجة هذا الإرتفاع, ومن بين هذه السياسات نجد[1]:

الفرع الأول: السياسة النقدية

إن هدف السياسة النقدية هو التحكم في السيولة النقدية للإقتصاد التي تحدد بواسطة الكتلة النقدية من جهة, وبسرعة تداول النقود من جهة أخرى, فالوسيلة الأولى يتحكم فيها البنك المركزي الذي يقوم بخلق النقود أما الوسيلة الثانية فهي مرتبطة بسلوك الأعوان التي تستعمل هذه النقود. وتتمثل هذه السياسة فيما يلي :

أولا: سياسة سعر الخصم

يعرف سعر الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية. حيث تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي من أجل إعادة خصم أوراقها التجارية في حالة إحتياجها للسيولة النقدية بسبب ضعف (إنخفاض) معدل إعادة الخصم, وهذا لسد الطريق أمام البنوك التجارية لإستعمال طريقة إعادة الخصم, ومنه التأثير على المؤسسات العمومية وجعل حد لتوسعها في عملية الإقتراض, بالتالي التقليص من حدة التضخم.

ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقا للظروف الإقتصادية السائدة, والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان أو الحد منها, وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الإحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقا للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناءا على الظروف الإقتصادية السائدة.

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية, وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة ومقدرة البنوك

[1] عبد الغني العايب, دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص ص 36 - 39.

التجارية على خلق الإئتمان. وتلعب البنوك دورا أساسيا في تأثير على حجم النشاط الإقتصادي الوطني من خلال الإئتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الإستثمارية, غير أن حجم الإئتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنك المركزي, والذي لا يسمح بأن يزيد حجم الإئتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الإستقرار الإقتصادي.

ثالثا: سياسة نسبة الإحتياطي القانوني

تعبر نسبة الإحياطي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو حسب الظروف الإقتصادية السائدة. وتستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان ومنح قروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الإحتياطي القانوني. حيث يلجأ البنك المركزي لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة ارتفاع الأسعار من خلال خفض كمية النقد المتداول برفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية, من أجل تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع وهذا ما يؤدي إلى تقييد عملية منح الإئتمان (تقليص الطلب على القروض).

الفرع الثاني: السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية بأستخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن, ومن بين أهدافها محاولة الحد من الإرتفاعات في الأسعار, وذلك باستخدام عناصر الميزانية بحيث يمكن التأثير على الضرائب والإنفاق العام من أجل تخفيض عجز الميزانية, وتتمثل هذه السياسة فيما يلي:

أولا: سياسة الرقابة الضريبية

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد, حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الكلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها, نظرا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل, مما يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع, بحيث كل زيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مناظرة في إنتاج السلع والخدمات. لذا تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من

خلال الزيادة في معادلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب الجديدة, من أجل إمتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى اقتصاد, وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال حصيلة الضرائب والتي توجه لتمويل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية هذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات الإستهلاك وزيادة معدلات الإستثمار.

ثانيا: سياسة الرقابة على الإنفاق العام

يمثل الإنفاق العام بشقيه الإستهلاكي والإستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة, حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة, كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهها الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية, ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

ويترتب على تزايد حجم الإنفاق العام في ظل محدودية الموارد المالية للدولة حدوث عجز في ميزانية الدولة, تقوم الحكومة بتطبيق سياسة تقليص الإنفاق العام في حالة وجود عجز في الميزانية, قصد التحكم في نفقات الميزانية العامة, وهذا عن طريق إنقاص حجم الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري.

إن سياسة تقليص الإنفاق العام والمدخيل الموجهة لبعض الفئات الإجتماعية تؤثر بطريقة غير مباشرة على الطلب, الذي يعتبر من أهم المحددات الأساسية للأسعار.

ثالثا: سياسة الرقابة على الأسعار والأجور

تلعب نفقات الإنتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار, وتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكليف الإنتاجية, حيث تؤدي الإرتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور إلى حدوث ارتفاعات في المستوى العام للأسعار, وتعتبر الإرتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة إنعكاس للزيادة في معدلات الأجور, بصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية, مما يزيد في حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد. من أجل تحقيق التوازن في الإقتصاد يجب وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كل من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية, بحيث تتناسب الزيادة في

معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية , مما يكفل تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

تعتبر وسيلة الرقابة على الأجور والأسعار من الإجراءات الواجب إتباعها في حالة وقوع ظاهرة التضخم بالتكاليف, عن طريق التأثير على أهم عنصر محرض على ارتفاع التكاليف وهو الأجر, مع البحث على العلاقة الموجودة بين الأجور والأسعار من أجل المحافظة والدفاع على القوة الشرائية للطبقة العاملة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للسلسلة الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013–2021)

تعد دراسة السلسلة الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) في الجزائر أمرا حيويا لفهم التحولات الاقتصادية في البلاد وتأثيرها على القوة الشرائية للمواطنين. تعكس السلسلة الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك التغيرات في أسعار سلة محددة من السلع والخدمات التي يستهلكها الأسر الجزائرية, وبالتالي تعتبر مؤشرا رئيسيا للتضخم.

المطلب الأول: نمذجة وتحليل للسلسلة الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013–2021)

الفرع الأول: تحديد متغيرات النموذج

سنعتمد في هذه الدراسة على متغيرين هما:

1- مؤشر أسعار الاستهلاك: ونرمز له بالرمز(CIP) يعتبر أدق مؤشر للأسعار في الجزائر ويجمع شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصائيات ويتكون من 260 سلعة وخدمة, ويأخذ سنة 2001 كسنة أساس ويحسب بواسطة مؤشر لاسبير.[1]حيث تم أخذ هذا المتغير كمتغير تابع لهذه الدراسة. والجدول التالي يبين هذه القيم :

الجدول(01): تطور الأرقام الستدلالية الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2021) [2]

شهر / سنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2013	169.9	170	170.8	170.1	169.5	169.3	169.7	170.7	170.8	170.5	170.2	171.5
2014	173.4	173.8	173.6	173.3	174.2	176.2	177.1	177.3	178.9	182.1	181.6	179.5
2015	181.7	183.8	183	183.3	183.8	182.9	183.1	184.8	188.3	187.4	185.9	186.4
2016	188.9	189.4	192.5	194.5	195	197.9	196.7	196.6	197.1	196.3	199.5	199.4
2017	204.5	205	206.1	207	205.8	205.8	204	206.7	209.3	210.7	209.3	208.6
2018	210.6	210.2	209.8	212.1	215.4	218	213.6	215.2	215.3	218.4	217.7	213.6
2019	217.1	216.4	217.2	218.3	222	218.9	216.9	219.1	221.9	222.3	221.1	219.4
2020	220.2	220	222.4	223.4	225.6	225.4	221.7	221.7	224.6	228.3	226.5	225.5
2021	216.5	217.4	221.3	224.6	224.4	223.4	224.9	228.1	232.7	235.6	235	233.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

[1] العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مرجع سابق, ص 207.

[2] https://www.ons.dz/spip.php?article2880

2- التضخم: ونرمز له بالرمز(INF) ويجمع شهريا من قبل البنك المركزي الجزائري.حيث تم أخذه كمتغير مستقل لهذه الدراسة. والجدول التالي يبين القيم:

الجدول(02): تطور الأرقام الشهرية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2021)[1]

شهر / سنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2013	8.91%	8.56%	8.07%	7.40%	6.93%	6.59%	6.19%	5.86%	5.32%	4.50%	3.89%	3.26%
2014	2.67%	2.27%	1.98%	1.78%	1.64%	1.51%	1.49%	1.45%	1.60%	2.10%	2.58%	2.92%
2015	3.25%	3.67%	4.06%	4.48%	4.83%	4.97%	5%	5.14%	5.32%	5.11%	4.86%	4.78%
2016	4.82%	4.70%	4.69%	4.77%	4.87%	5.16%	5.53%	5.77%	5.72%	5.84%	6.18%	6.40%
2017	6.65%	6.94%	7.07%	7.03%	6.88%	6.55%	6.12%	5.88%	5.87%	5.98%	5.76%	5.59%
2018	5.22%	4.88%	4.57%	4.33%	4.37%	4.58%	4.81%	4.82%	4.69%	4.53%	4.46%	4.27%
2019	4.18%	4.11%	4.08%	3.99%	3.64%	3.10%	2.72%	2.51%	2.44%	2.19%	1.97%	1.95%
2020	1.90%	1.83%	1.77%	1.78%	1.85%	2.08%	2.17%	2.13%	2.01%	2.15%	2.32%	2.41%
2021	2.61%	2.89%	3.21%	3.61%	3.91%	4.13%	4.53%	5.13%	5.82%	6.32%	6.81%	7.23%

المصدر: البنك المركزي الجزائري

الفرع الثاني: دراسة احصائية وصفية وتحليلية لمتغيرات النموذج

سنقوم من خلال هذه المرحلة بحساب مختلف الإحصائيات الوصفية للبيانات (القيمة العظمى, القيمة الدنيا, الانحراف المعياري, الوسيط) والتي تسمح لنا بتكوين فكرة عن تطور مختلف هذه البيانات أثناء فترة الدراسة:

1- تحليل سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك " CIP ":

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي"Eviews12" تم استخراج أهم المؤشرات الإحصائية الوصفية كما يوضح الشكل الآتي:

الشكل (01): الاحصائيات الوصفية لمتغير مؤشر أسعار الاستهلاك (CIP)

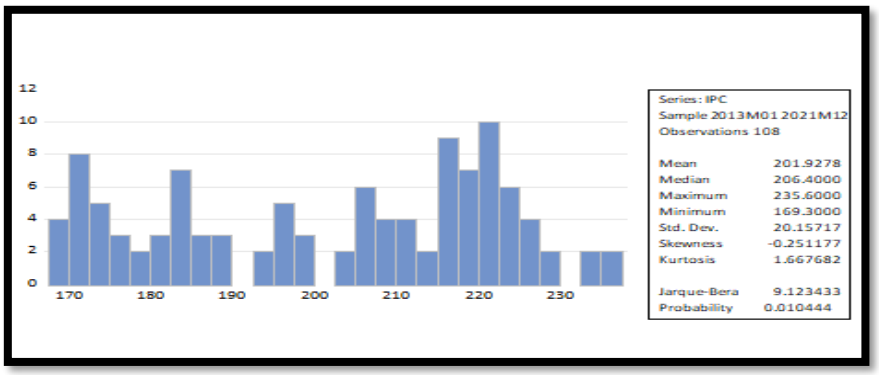

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

[1] - https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال الشكل البياني أعلاه نجد أن متوسط الحسابي (Mean) لسلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك (CIP) في الجزائر خلال فترة الدراسة هو 201.93 وأن وسيطها الحسابي (Median)هو 206.40 وأكبر قيمة (Maximum) شهدها مؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة الدراسة هي 235.60 حيث سجلت في شهر أكتوبرمن سنة 2021 وأدنى قيمة (Minimum) هي 169.30 سجلت في شهر جوان من سنة 2013 والانحراف المعياري (Std.Dev) للسلسلة هو 20.16 والسلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن القيمة الاحتمالية 0.010 أقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفريةH_0 .

2- تحليل سلسلة التضخم "INF":

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي"Eviews12" تم استخراج أهم المؤشرات الإحصائية الوصفية كما يوضح الشكل الآتي:

الشكل(02): الاحصائيات الوصفية لمتغير التضخم (INF)

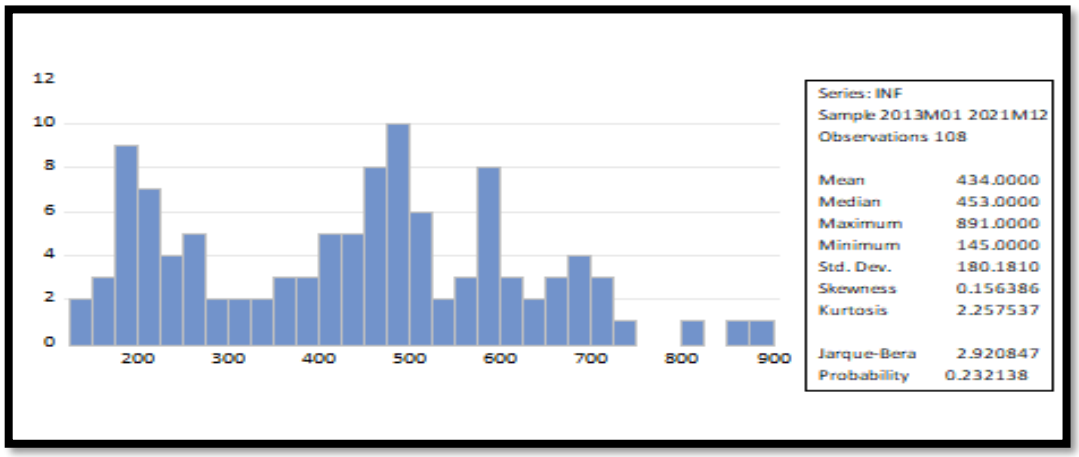

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

من خلال الشكل البياني أعلاه نجد أن متوسط الحسابي (Mean) لسلسلة التضخم(INF) في الجزائر خلال فترة الدراسة هو 434 وأن وسيطها الحسابي (Median)هو 453 وأكبر قيمة (Maximum) شهدها التضخم خلال فترة الدراسة هي 891 حيث سجلت في شهر جانفي من سنة 2013 وأدنى قيمة (Minimum) هي 145 سجلت في شهر أوت من سنة 2014 والانحراف المعياري (Std.Dev) للسلسلة هو 180.18 والسلسلة تتبع التوزيع

الطبيعي لأن القيمة الاحتمالية 0.23 أكبر من 0.05 أي نقبل الفرضية الصفر H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للدراسة

أولا: دراسة استقرارية سلسلة (CIP)

هناك ثلاث اختبارات للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وهي:

1- الرسم البياني

وبالاستعانة ببرنامج (Eviews12) تم تمثيل بيانات السلسلة (CIP) في منحنى التالي:

الشكل(03): التغيرات الشهرية لمعدل مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2021

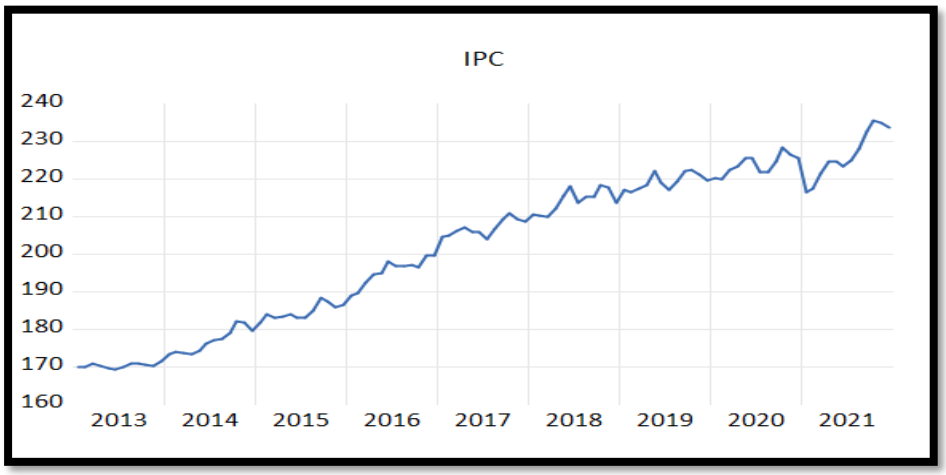

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

من خلال التمثيل البياني للسلسلة (CIP) نلاحظ أن السلسلة قد شهدت نوع من الإستقرار في بداية الدراسة (2013), ثم بعد ذلك أخذت السلسلة ميل موجب في باقي الدراسة. كما يتضح لنا أن المستوى الأكبر لسلسلة يكون على الغالب في بداية كل سنة, وأن المستوى الأصغر يوافق الأشهر الوسطى من كل سنة (جوان, جويلية), مما يؤشر على امكانية وجود مركبة موسمية في السلسلة, ويعود ذلك على أن أسعار الاستهلاك في الجزائر عادة ما ترتفع بشكل موسمي في شهر رمضان والأعياد مثلا, لتعرف انخفاض يوافق أشهر بداية الصيف.

حيث أن هذه الطريقة لا يمكن أن تعطينا جوابا واضحا حول ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا لذلك نستعين بالاختبارات الاحصائية أخرى.

2- اختبار معنوية معاملات الإرتباط الذاتي للسلسلة (CIP)

تكون السلسلة (CIP) مستقرة إذا كانت معاملات دالة إرتباطها P_K معنوية لا تختلف عن الصفر, من أجل كل K>0. والشكل التالي يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية :

الشكل (04): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة (CIP)

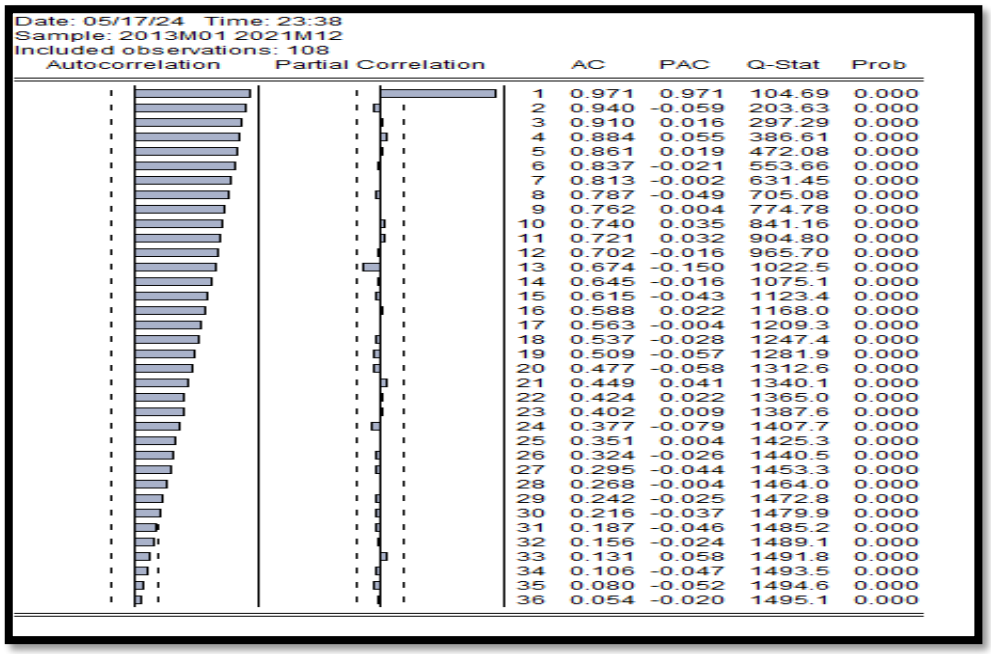

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.971	0.971	104.69	0.000
2	0.940	-0.059	203.63	0.000
3	0.910	0.016	297.29	0.000
4	0.884	0.055	386.61	0.000
5	0.861	0.019	472.08	0.000
6	0.837	-0.021	553.66	0.000
7	0.813	-0.002	631.45	0.000
8	0.787	-0.049	705.08	0.000
9	0.762	0.004	774.78	0.000
10	0.740	0.035	841.16	0.000
11	0.721	0.032	904.80	0.000
12	0.702	-0.016	965.70	0.000
13	0.674	-0.150	1022.5	0.000
14	0.645	-0.016	1075.1	0.000
15	0.615	-0.043	1123.4	0.000
16	0.588	0.022	1168.0	0.000
17	0.563	-0.004	1209.3	0.000
18	0.537	-0.028	1247.4	0.000
19	0.509	-0.057	1281.9	0.000
20	0.477	-0.058	1312.6	0.000
21	0.449	0.041	1340.1	0.000
22	0.424	0.022	1365.0	0.000
23	0.402	0.009	1387.6	0.000
24	0.377	-0.079	1407.7	0.000
25	0.351	0.004	1425.3	0.000
26	0.324	-0.026	1440.5	0.000
27	0.295	-0.044	1453.3	0.000
28	0.268	-0.004	1464.0	0.000
29	0.242	-0.025	1472.8	0.000
30	0.216	-0.037	1479.9	0.000
31	0.187	-0.046	1485.2	0.000
32	0.156	-0.024	1489.1	0.000
33	0.131	0.058	1491.8	0.000
34	0.106	-0.047	1493.5	0.000
35	0.080	-0.052	1494.6	0.000
36	0.054	-0.020	1495.1	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي, أن معاملات الارتباط الذاتي المقدرة للسلسلة IPC المحسوبة من أجل الفجوات K=1.2.3.....36 كلها معنويا تختلف عن الصفر (خارج مجال الثيقة), هذه الوتيرة المنتظمة لمعاملات الارتباط في كل سنة ترجع إلى وجود المركبة الفصلية في السلسلة التي تحول دون استقراريتها, ولمعرفة نوع هذه السلسلة الغير مستقرة يجب علينا ذهاب لاختبار جذر الوحدة.

3- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests)

بما أن لدينا بيانات كبيرة فسوف نختار اختبار ديكي فولرمطور, حيث أن هذا الاختبار من أهم اختبارات الاستقرارية, ويمكن لهذا الاختبار معرفة نوع السلسلة (CIP) الغير مستقرة إذا كانت TS أو DS بالاضافة إلى ذلك يمكنه أن يدلنا على أبسط طريقة لجعل السلسلة تستقر. بعد بالاستعانة ببرنامج (Eviews12) اتضح لنا الشكل التالي :

الشكل (05): مخرجات اختبار جذر الوحدة لسلسلة (CIP) مع اختيار Tred and intercept

Null Hypothesis: IPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.749101	0.2196
Test critical values:	1% level	-4.046072	
	5% level	-3.452358	
	10% level	-3.151673	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IPC)
Method: Least Squares
Date: 05/18/24 Time: 01:15
Sample (adjusted): 2013M02 2021M12
Included observations: 107 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPC(-1)	-0.136043	0.049486	-2.749101	0.0070
C	23.39393	8.298087	2.819196	0.0058
@TREND("2013M01")	0.085763	0.031920	2.686837	0.0084

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

اختبار الفرضية $H_0:b=0$:

نلاحظ أن معامل الاتجاه العام في السلسلة (CIP) يختلف معنويا عن الصفر لأن (Prob=0.0084<0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة $H_1:b\neq0$ إذن فإن نذهب إلى اختبار جذر الوحدة ونلاحظ أن (Prob=0.2196 >0.05) وأن القيمة الاحصائية المحسوبة T_{cal}=-2.749101 أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة: -4.046072 , -3.452358 , -3.151673 عند مستويات معنوية:1%, 5%, 10% ومنه نقبل الفرضية الصفرية $H_0:\phi=1$ ومن خلال هذه النتائج نقول أن السلسلة الزمنية لمتغير(CIP) غير مستقرة من نوع DS عند مستواها الأصلي وتخضع الاتجاه العام, وللإستقرارها نقوم باختبار الفروق.

الاستقرار السلسلة (CIP) نستعمل اختبار الفرق الاول I(1)⟶ IPC , حيث الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل(06): نتائج اختبار الفرق الأول للسلسلة (CIP) مع اختيار Tred and intercept

Null Hypothesis: D(IPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.160922	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.048682	
	5% level	-3.453601	
	10% level	-3.152400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IPC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/18/24 Time: 21:10
Sample (adjusted): 2013M05 2021M12
Included observations: 104 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPC(-1))	-1.549129	0.169102	-9.160922	0.0000
D(IPC(-1),2)	0.545669	0.128535	4.245313	0.0000
D(IPC(-2),2)	0.325953	0.095820	3.401714	0.0010
C	0.988858	0.416540	2.373984	0.0195
@TREND("2013M01")	-0.000751	0.006421	-0.116992	0.9071

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

نلاحظ من خلال النتائج أن القيمة الاحصائية المحسوبة T_{cal}=-9.160922 أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة: -4.048682 , -3.453601 , -3.152400 عند مستويات معنوية:1%, 5%, 10% ومنه فإن السلسلة (CIP) تستقر عند الفرق الأول I(1) ⟶ CIP.

ثانيا: دراسة استقرارية سلسلة (INF)

سوف نتبع نفس الخطوات السابقة :

1- الرسم البياني

وبالاستعانة ببرنامج (Eviews12) تم تمثيل بيانات السلسلة (INF) في منحنى التالي:

الشكل(07): التغيرات الشهرية لمعدل التضخم في الجزائر من جانفي 2013 إلى ديسمبر 2021

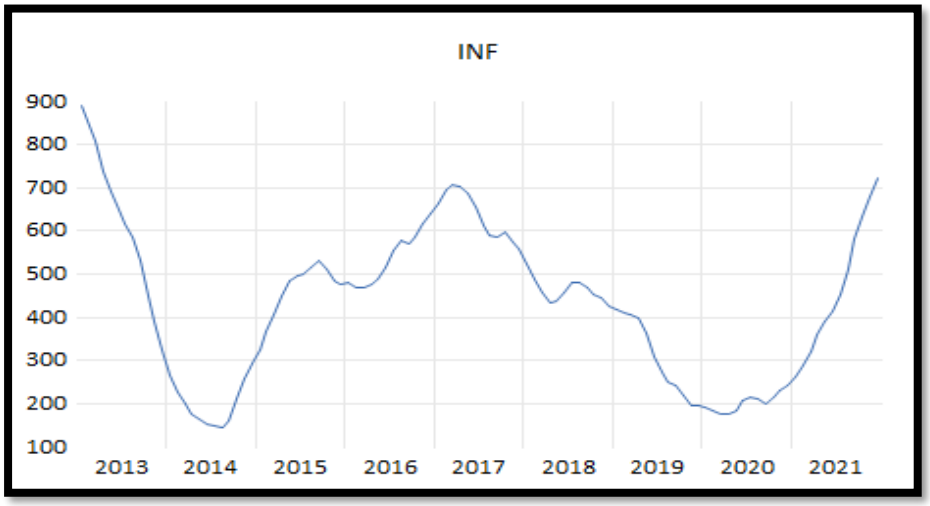

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

من خلال التمثيل البياني للسلسلة (INF) نلاحظ أن المنحنى يبدأ عند نقطة عالية في سنة 2013 ويشهد انخفاضا حادا حتى سنة 2014 حيث يشير هذا الانخفاض إلى حدوث تغيير كبير في المتغير (INF) الناتجة عن سياسات اقتصادية معينة أو أحداث احداث اقتصادية كبيرة. وأما في سنة 2015 إلى سنة 2017 شهد المنحنى تذبذبا طفيفا مع ميل عام نحو الزيادة البسيطة ولكن دون تغييرات كبيرة حيث يدل ذلك التذبذب على محاولات للاستقرار أو التأقلم مع الوضع الجديد بعد الانخفاض الكبير, ونلاحظ أن المنحنى رجع إلى الانخفاض في 2018 ليصل إلى أدنى نقطة في سنة 2020 ويعكس هذا الانخفاض إلى جائحة كوفيد-19 الذي ضرب العالم واجراءات الحكومية المصاحبة له , ونلاحظ في سنة 2021 ارتفاع حاد وسريع وهذا يعكس إلى انتعاش سريع مما قد يكون نتيجة لتدخلات سياسية أو الاقتصادية قوية أوبداية تعافي من أزمة كوفيد-19 أو تحسين الظروف الاقتصادية العامة.

إن هذه التذبذبات المتكررة بين السنوات يمكن أن تشير على وجود موسمية في السلسلة, حيث أن هذه الطريقة لا يمكن أن تعطينا جوابا واضحا حول ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا لذلك نستعين بالاختبارات الاحصائية أخرى.

2- اختبار معنوية معاملات الإرتباط الذاتي للسلسلة (INF)

تكون السلسلة (INF) مستقرة إذا كانت معاملات دالة إرتباطها P_K معنوية لا تختلف عن الصفر, من أجل كل $K>0$. والشكل التالي يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية :

الشكل (08): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة (INF)

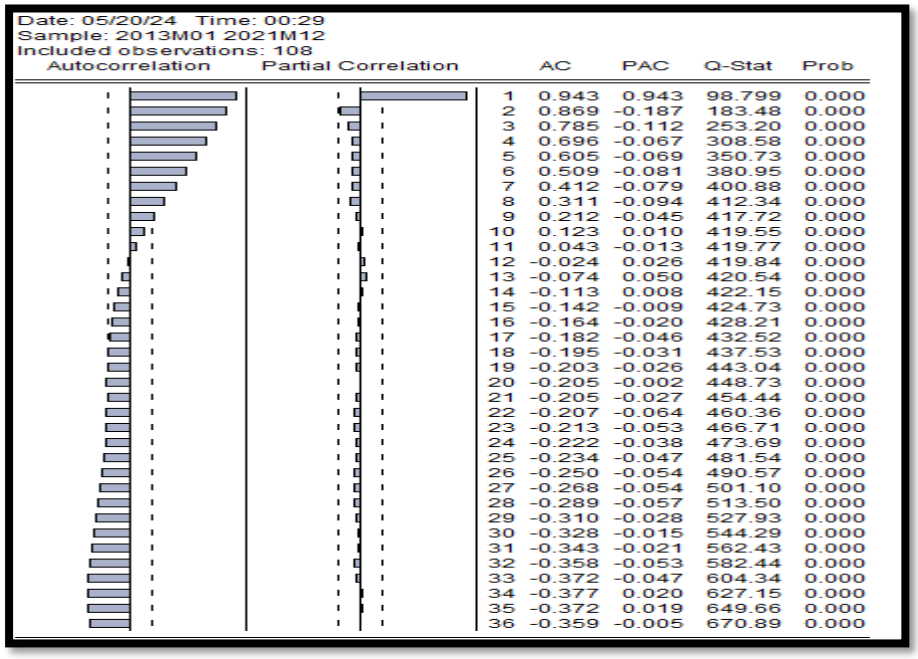

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.943	0.943	98.799	0.000
2	0.869	-0.187	183.48	0.000
3	0.785	-0.112	253.20	0.000
4	0.696	-0.067	308.58	0.000
5	0.605	-0.069	350.73	0.000
6	0.509	-0.081	380.95	0.000
7	0.412	-0.079	400.88	0.000
8	0.311	-0.094	412.34	0.000
9	0.212	-0.045	417.72	0.000
10	0.123	0.010	419.55	0.000
11	0.043	-0.013	419.77	0.000
12	-0.024	0.026	419.84	0.000
13	-0.074	0.050	420.54	0.000
14	-0.113	0.008	422.15	0.000
15	-0.142	-0.009	424.73	0.000
16	-0.164	-0.020	428.21	0.000
17	-0.182	-0.046	432.52	0.000
18	-0.195	-0.031	437.53	0.000
19	-0.203	-0.026	443.04	0.000
20	-0.205	-0.002	448.73	0.000
21	-0.205	-0.027	454.44	0.000
22	-0.207	-0.064	460.36	0.000
23	-0.213	-0.053	466.71	0.000
24	-0.222	-0.038	473.69	0.000
25	-0.234	-0.047	481.54	0.000
26	-0.250	-0.054	490.57	0.000
27	-0.268	-0.054	501.10	0.000
28	-0.289	-0.057	513.50	0.000
29	-0.310	-0.028	527.93	0.000
30	-0.328	-0.015	544.29	0.000
31	-0.343	-0.021	562.43	0.000
32	-0.358	-0.053	582.44	0.000
33	-0.372	-0.047	604.34	0.000
34	-0.377	0.020	627.15	0.000
35	-0.372	0.019	649.66	0.000
36	-0.359	-0.005	670.89	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي, من تأخير 1 إلى التأخير10 أن معاملات الارتباط الذاتي المقدرة للسلسلة IPC تميزت على أنها معنويا تختلف عن الصفر (خارج مجال الثيقة), حيث نستنتج من صورة الارتباط الذاتي أن السلسلة IPC غير مستقرة , ولمعرفة نوع هذه السلسلة الغير مستقرة يجب علينا ذهاب لاختبار جذر الوحدة.

3- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests)

بما أن لدينا بيانات كبيرة فسوف نختار اختبار ديكي فولرمطور, حيث أن هذا الاختبار من أهم اختبارات الاستقرارية, ويمكن لهذا الاختبار معرفة نوع السلسلة (INF) الغير مستقرة إذا كانت TS أو DS بالاضافة إلى ذلك يمكنه أن يدلنا على أبسط طريقة لجعل السلسلة تستقر. بعد بالاستعانة ببرنامج (Eviews12) اتضح لنا الشكل التالي :

الشكل (09): مخرجات اختبار جذر الوحدة لسلسلة (INF) مع اختيار Tred and intercept

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.532617	0.3121
Test critical values:	1% level	-4.048682	
	5% level	-3.453601	
	10% level	-3.152400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/20/24 Time: 02:09
Sample (adjusted): 2013M05 2021M12
Included observations: 104 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.021343	0.008427	-2.532617	0.0129
D(INF(-1))	1.073326	0.094786	11.32373	0.0000
D(INF(-2))	-0.460453	0.135383	-3.401119	0.0010
D(INF(-3))	0.283630	0.096024	2.953741	0.0039
C	9.652822	5.169825	1.867147	0.0649
@TREND("2013M01")	0.005072	0.048122	0.105399	0.9163

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

اختبار الفرضية $H_0:b=0$:

نلاحظ أن معامل الاتجاه العام في السلسلة (INF) لا يختلف معنويا عن الصفر لأن (Prob=0.9163>0.05) وكذلك القيمة الاحصائية المحسوبة $T_{cal}=0.105399$ أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة أي قبول الفرضية الصفرية $H_0: b=0$.

إذن فإن نذهب لاختبار Intercept عند المستوى ليتضح لنا الشكل التالي :

الشكل (10): مخرجات اختبار جذر الوحدة لسلسلة (INF) مع اختيارintercept

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.659748	0.0846
Test critical values:	1% level	-3.494378	
	5% level	-2.889474	
	10% level	-2.581741	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/20/24 Time: 02:57
Sample (adjusted): 2013M05 2021M12
Included observations: 104 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.021568	0.008109	-2.659748	0.0091
D(INF(-1))	1.074132	0.094004	11.42647	0.0000
D(INF(-2))	-0.460553	0.134702	-3.419059	0.0009
D(INF(-3))	0.285129	0.094490	3.017560	0.0032
C	10.03422	3.673791	2.731298	0.0075

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

نلاحظ أن معامل الثابت في السلسلة (INF) يختلف معنويا عن الصفر لأن (Prob=0.0075 <0.05) أي نقبل الفرضية H_1:C≠0.إذن فإن نذهب إلى اختبار جذر الوحدة ونلاحظ أن (Prob=0.0846 >0.05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0:ϕ=1 ومن خلال هذه النتائج نقول أن السلسلة الزمنية لمتغير(INF) غير مستقرة من نوع DS عند مستواها الأصلي, وللإستقرارها نقوم باختبار الفروق.

الاستقرار السلسلة (INF) نستعمل اختبار الفرق الاول I(1)⟶ INF , حيث الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل(11): نتائج اختبار الفرق الأول للسلسلة (INF) مع اختيار intercept

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 12 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.018585	0.2785
Test critical values:	1% level	-3.501445	
	5% level	-2.892536	
	10% level	-2.583371	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/24 Time: 03:47
Sample (adjusted): 2014M03 2021M12
Included observations: 94 after adjustments

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن السلسلة (INF) لا تستقر عند الفرق الأول لأن (Prob=0.2785 >0.05) ولهذا يجب استعمال الفرق الثاني I(2) ⟶ INF كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل(12): نتائج اختبار الفرق الثاني للسلسلة (INF) مع اختيار intercept

Null Hypothesis: D(INF,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 11 (Automatic - based on SIC, maxlag=12)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.990602	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.501445	
	5% level	-2.892536	
	10% level	-2.583371	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,3)
Method: Least Squares
Date: 05/20/24 Time: 04:00
Sample (adjusted): 2014M03 2021M12
Included observations: 94 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1),2)	-1.526031	0.305781	-4.990602	0.0000
D(INF(-1),3)	0.664781	0.295734	2.247904	0.0273
D(INF(-2),3)	0.550781	0.286829	1.920243	0.0583
D(INF(-3),3)	0.464293	0.273813	1.695658	0.0938
D(INF(-4),3)	0.540402	0.256047	2.110558	0.0379
D(INF(-5),3)	0.506614	0.237760	2.130774	0.0361
D(INF(-6),3)	0.502035	0.215996	2.324277	0.0226
D(INF(-7),3)	0.559375	0.191100	2.927130	0.0044
D(INF(-8),3)	0.521188	0.166084	3.138092	0.0024
D(INF(-9),3)	0.538336	0.137531	3.914291	0.0002
D(INF(-10),3)	0.608192	0.103075	5.900482	0.0000
D(INF(-11),3)	0.613826	0.079355	7.735159	0.0000
C	1.076612	1.098965	0.979659	0.3302

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

نلاحظ من خلال النتائج أن القيمة الاحصائية المحسوبة T_{cal}=-4.990602 أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة: -3.501445, -2.892536, -2.583371 عند مستويات معنوية:1%, 5%, 10% ومنه فإن السلسلة (INF) تستقر عند الفرق الأول I(2) ⟶ INF.

المطلب الثاني: تطبيق منهجية نموذج VAR

في عالم الاقتصاد والتحليل المالي, تعتبر العلاقات بين المتغيرات المختلفة ذات أهمية كبيرة لفهم الديناميكيات الاقتصادية واتخاذ القرارات المستنيرة. نموذج VAR (النموذج الذاتي الانحدار المتجه) هو إحدى الأدوات الإحصائية القوية التي تستخدم لتحليل السلاسل الزمنية المتعددة وفهم العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات.

حيث مما سبق تأكدنا بأن متغيرين الدراسة لا يتكاملان من نفس الدرجة, فالمتغير CIP يتكامل من الدرجة الأولة والمتغير INF يتكامل من الدرجة الثانية فهذا يعني أننا لا يمكننا تطبيق التكامل المتزامن عن طريق جوهانسون أو انجل وغرانجر أو ARDL ولذلك نلجأ إلى نموذج VAR.

الفرع الأول: تحديد درجة تأخير نموذج VAR

قبل تقدير معادلة نموذج VAR ينبغي علينا تحديد درجة الإبطاء المثلى لهذا النموذج, بالاستعانة ببرنامج (Eviews12) تحصلنا على النتائج الموضحة في الشكل التالي:

الشكل(13): نتائج اختيار أفضل درجة الإبطاء لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: IPC INF
Exogenous variables: C
Date: 05/20/24 Time: 23:15
Sample: 2013M01 2021M12
Included observations: 104

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1134.628	NA	10665036	21.85823	21.90909	21.87884
1	-717.9540	809.3094	3814.141	13.92219	14.07475	13.98400
2	-637.1617	153.8162	871.1474	12.44542	12.69969*	12.54843
3	-631.8827	9.847268	850.2032	12.42082	12.77680	12.56504
4	-621.1060	19.68830*	746.6627*	12.29050*	12.74818	12.47592*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

نلاحظ أن المعيار SC يحدد 2 على أنها أفضل درجة إبطاء, وأما باقي المعايير تحدد 4 على أنها أفضل درجة إبطاء, حيث نلاحظ هناك اختلاف في اختيار أفضل درجة إبطاء ولذلك سنقوم بأخذ أقل درجة إبطاء على أنها الأفضل وعليه فإن مجال الإبطاء المناسب هو [1,4].

الفرع الثاني: تقدير نموذج VAR

لقد قمنا بتحديد مجال الإبطاء الأمثل وهو [1,4] وعليه نقوم بتقدير نموذج المتجه الانحدار الذاتي (VAR) والنتيجة مسجلة في الشكل التالي:

الشكل(14): نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/21/24 Time: 01:40
Sample (adjusted): 2013M05 2021M12
Included observations: 104 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	IPC	INF
IPC(-1)	0.935685	0.256622
	(0.10102)	(0.68720)
	[9.26237]	[0.37343]
IPC(-2)	-0.181489	-0.489311
	(0.14074)	(0.95739)
	[-1.28955]	[-0.51109]
IPC(-3)	-0.103130	-0.031632
	(0.14089)	(0.95846)
	[-0.73197]	[-0.03300]
IPC(-4)	0.341718	0.250412
	(0.09822)	(0.66817)
	[3.47905]	[0.37478]
INF(-1)	0.024577	2.037579
	(0.01502)	(0.10220)
	[1.63590]	[19.9368]
INF(-2)	-0.041387	-1.497772
	(0.03304)	(0.22476)
	[-1.25262]	[-6.66385]
INF(-3)	0.021942	0.722656
	(0.03304)	(0.22477)
	[0.66408]	[3.21511]
INF(-4)	-0.003978	-0.284183
	(0.01482)	(0.10083)
	[-0.26840]	[-2.81830]
C	1.981079	13.06418
	(2.32356)	(15.8064)
	[0.85260]	[0.82651]
R-squared	0.990672	0.994008
Adj. R-squared	0.989886	0.993503
Sum sq. resids	366.5342	16961.73
S.E. equation	1.964244	13.36205
F-statistic	1261.153	1969.939
Log likelihood	-213.0741	-412.4745
Akaike AIC	4.270655	8.105278
Schwarz SC	4.499496	8.334119
Mean dependent	203.1481	419.0192
S.D. dependent	19.53174	165.7796
Determinant resid covariance (dof adj.)		632.4617
Determinant resid covariance		527.7336
Log likelihood		-621.1060
Akaike information criterion		12.29050
Schwarz criterion		12.74818
Number of coefficients		18

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

بالنسبة لجودة النموذج فهي مقبولة وهذا على أساس معامل التحديد والذي كانت قيمته 99% بالنسبة لكلا المتغيرين, حيث هذا النوع من النماذج يدرس السلوك الحركي للمتغيرات وتحليل الصدمات.

الفرع الثالث: دراسة وتحليل بواقي لنموذج VAR

أولا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

بغرض تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء على اختبار (Test LM) الذي يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ويعتمد هذا الاختبار على الفرضية المعدومة عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي, فعند تأخير قدره h=4 وبالاعتماد على الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار يمكننا قبول فرضية المعدومة والتأكد على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء, كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(15): نتائج اختبار Test LM لنموذج VAR

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/21/24 Time: 06:48
Sample: 2013M01 2021M12
Included observations: 104

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.155957	4	0.5321	0.791456	(4, 184.0)	0.5321
2	0.871105	4	0.9287	0.217110	(4, 184.0)	0.9287
3	1.375066	4	0.8485	0.343182	(4, 184.0)	0.8485
4	2.968554	4	0.5631	0.744081	(4, 184.0)	0.5631

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.155957	4	0.5321	0.791456	(4, 184.0)	0.5321
2	3.336490	8	0.9115	0.413987	(8, 180.0)	0.9115
3	7.862650	12	0.7958	0.651162	(12, 176.0)	0.7959
4	13.11040	16	0.6647	0.816908	(16, 172.0)	0.6652

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

ثانيا: التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي

الشكل(16): التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي

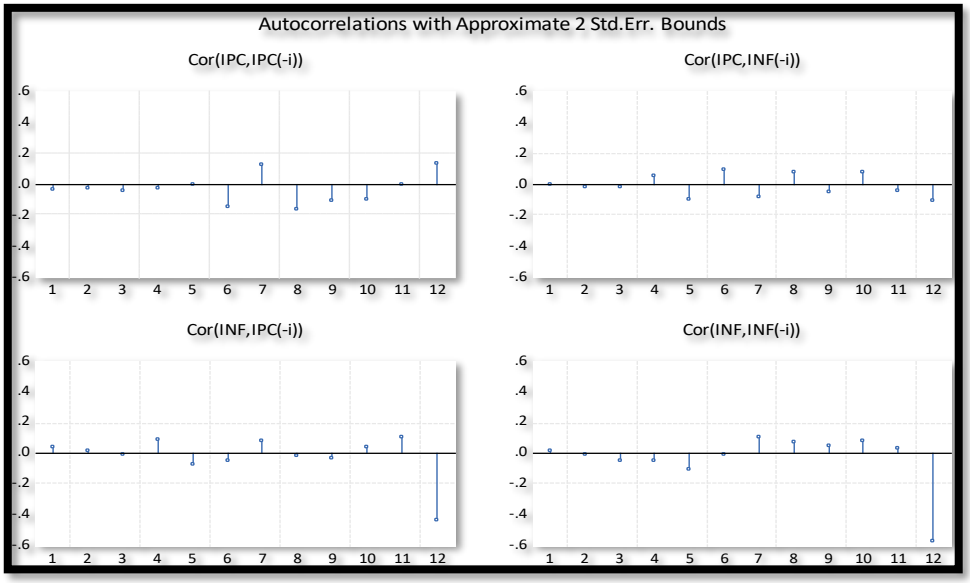

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

من خلال نتائج الشكل(15) والمتضمن لدوال الارتباط الذاتي للبواقي بأن أغلبها تقع داخل مجال الثقة أي أنها ذات معنوية إحصائية معدومة مما يدعم صحة الاختبار السابق ويؤكد على أن البواقي بدون ذاكرة.

ثالثا: اختبار ثبات تباين البواقي

الشكل(17): نتائج اختبار ثبات تباين البواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/21/24 Time: 08:08
Sample: 2013M01 2021M12
Included observations: 104

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
31.75504	48	0.9659

Individual components:

Dependent	R-squared	F(16,87)	Prob.	Chi-sq(16)	Prob.
res1*res1	0.134217	0.842939	0.6345	13.95852	0.6018
res2*res2	0.103085	0.624947	0.8556	10.72083	0.8264
res2*res1	0.075557	0.444419	0.9654	7.857900	0.9530

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

من خلال النتائج الشكل(16) نلاحظ أن قيمة (Prob=0.9659>0.05) ومنه نقبل الفرضة الصفرية التي تنص على ثبات تباين البواقي, وعليه فإن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة.

رابعا: دارسة وتحليل السلوك الحركي للنموذج

1- تجزئة التباين:

إن تجزئة التباين تقيس النسبة من تباين خطأ التنبؤ للمتغير محل الدراسة الناتجة عن الصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ, أي أنها تقيس مساهمة الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في تقلبات المستقبلية لمتغي ما. ونتيجة تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات الدراسة لعشرة سنوات مستقبلية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(18): نتائج تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغييرات الدراسة

Variance Decomposition of IPC:

Period	S.E.	IPC	INF
1	1.964244	100.0000	0.000000
2	2.772990	98.71228	1.287722
3	3.177170	97.38841	2.611591
4	3.308934	96.40290	3.597100
5	3.472163	95.91045	4.089550
6	3.735022	95.32303	4.676972
7	4.058604	94.49410	5.505896
8	4.323216	93.47157	6.528426
9	4.531761	92.52983	7.470168
10	4.724516	91.71402	8.285977

Variance Decomposition of INF:

Period	S.E.	IPC	INF
1	13.36205	8.188553	91.81145
2	30.46180	8.990826	91.00917
3	46.93300	8.994427	91.00557
4	62.43697	8.496559	91.50344
5	77.72459	7.984067	92.01593
6	92.80239	7.693411	92.30659
7	107.2149	7.576452	92.42355
8	120.5890	7.501281	92.49872
9	132.7301	7.407104	92.59290
10	143.5423	7.304279	92.69572

Cholesky One S.D. (d.f. adjusted)
Cholesky ordering: IPC INF

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

2- دوال نبض الاستجابة:

تعتبر دوال نبض الاستجابة كأداة أخرى تساعدنا على التعرف على السلوك الحركي لمتغيرات الدراسة, وتقيس هذه الدوال تاثير صدمة بمقدار انحراف معياري واجد لإحدى متغيرات النموذج على القيم الحالية والمستقبلية لكل متغيرات النموذج, والشكل التالي هذه الدوال:

الشكل(19): دالة استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمات ناتجة التضخم

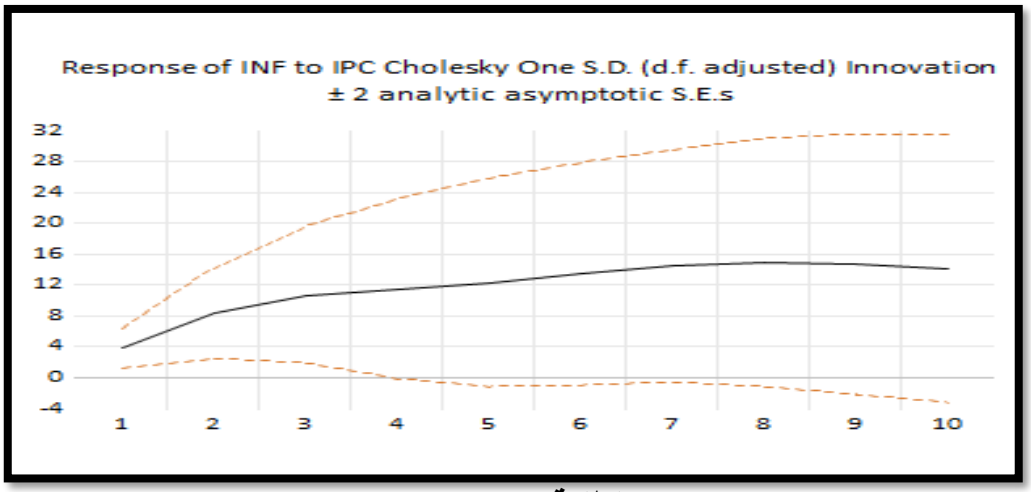

المصدر: من إعداد الطلبة (نتائج مخرجات برنامج Eviews12)

يلخص الشكل(18) دالة استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك للصدمات الناتجة عن التضخم حيث أنها في الأجل البعيد تكون هذه استجابة على أساس شعاع التكامل المشترك, حيث يمثل المحور الأفقي الفترات الزمنية التي تم تحليل استجابة خلالها (من 1 إلى 10 بالسنوات) والمحور العمودي يمثل المقدار التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك استجابة لصدمة التضخم.

ومن خلال النتائج الشكل(18) نلاحظ أن هناك استجابة فورية لمؤشر أسعار الاستهلاك بعد الصدمة, حيث يبدأ مستوى قريب من 4 في سنة الأولى, أما في الفترات من 2 إلى 5 يستمر (CIP) في الزيادة تدريجيا حتى يصل إلى ذروته تقريبا عند الفترات 4-5 حيث تشير هذه الزيادة إلى تأثير متراكم للصدمة التضخمية. وبالنسبة للفترات من 6 إلى 10 بعد الوصول إلى الذروة يبدأ التأثير في الاستقرار أو الانخفاض الطفيف, مما يشير إلى أن التأثير الأولي للصدمة قد تم امتصاصه ويبدأ في التلاشي بمرور الزمن. وبالنسبة الخطوط المنطقة تظهر فترة الثقة وهي تعطي نطاقا محتملا للقيم الحقيقية للإستجابة يمكن ملاحظة أن الفترة الثقة تتسع مع مرور الزمن مما يشير إلى زيادة عدم اليقين في التوقعات بمرور الزمن.

وفقا لما درسناه في التحليلات السابقة نستنتج أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر يتأثر وبشكل كبير بالتضخم وتوصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بينهما وفقا لنموذج VAR.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل الدراسة النظرية والقياسية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر,حيث تطرقنا في الدراسة النظري إلى كيفية تطور أسعار الاستهلاك في الجزائر وإلى كيفية إعداده مع أسباب ارتفاعه وإلى السياسات المتبعة لمحاربته.أما في جانب القياسي والتحليلي توصلنا إلى أهم النتائج المتوصل إليها:

ـ أن سلسلتي مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر ليست متكاملتين من نفس الدرجة حيث أن سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك متكاملة من الدرجة الاولى وسلسلة التضخم متكاملة من الدرجة الثانية.

ـ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائروفقا لنموذج VAR .

ـ توصلنا إلى أن التضخم يؤثر على مؤشر أسعار الاستهلاك.

ـ استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة التضخم .

الخاتمة

خاتمة

تُظهر دراسة واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر أن هذا المؤشر يعكس بشكل واضح التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. من خلال التحليل المفصل للعوامل المؤثرة على أسعار الاستهلاك، يمكننا استنتاج أن التغيرات في الأسعار تتأثر بعدة عوامل منها السياسات الاقتصادية، التغيرات العالمية في أسعار المواد الخام، والعوامل الداخلية مثل الإنتاج المحلي والطلب الكلي.

أظهرت الدراسة أن هناك تقلبات دورية في مؤشر أسعار الاستهلاك نتيجة للتحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الجزائر. تأثير هذه التقلبات ينعكس بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطنين ومستوى معيشتهم. بالإضافة إلى ذلك، يساعد مؤشر أسعار الاستهلاك في توفير بيانات هامة لصناع القرار لتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف الآثار السلبية للتضخم.

لذلك، فإن مراقبة وتحديث مؤشر أسعار الاستهلاك بشكل دوري يعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام في الجزائر. كما يُنصح بتبني سياسات اقتصادية فعالة لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، مما قد يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الأسعار وتعزيز القوة الشرائية للمواطنين .

أولا: اختبار الفرضيات

لقد جاءت هذه الدراسة لدراسة واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2021). وقد تمت هذه الدراسة على أساس جملة من الفرضيات, وللإختبار هذه الفرضيات توصلنا إلى النتائج الآتية:

الفرضية الأولى: بتنفيذ عدة خطوات يمكن إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

من خلال الدراسة النظرية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الفصل الثاني حيث تطرقنا إلى عدة خطوات للإعداد هذا المؤشر منها: تحديد المواد التي ستدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهللك, تحديد مصادر الأسعار, تحديد سنة الأساس, أعداد الأوزان الترجيحية, مؤشر أسعار المستهلك. **وعليه نقبل صحة هذه الفرضية**

الفرضية الثانية: تعد السياسات النقدية والمالية من أهم السياسات المتبعة لمحاربة إرتفاع أسعار الاستهلاك في الجزائر.

من خلال دراسة واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر يظهر أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على السياسات النقدية والمالية لمحاربة ارتفاع الاسعار الاستهلاك وذلك من خلال اتباع سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي القانوني في السياسة النقدية, وأما السياسة المالية فتتبع سياسة الرقابة الضريبية وسياسة الرقابة على الانفاق العام وسياسة على الأسعار والأجور. **وعليه نقبل صحة هذه الفرضية**

الفرضية الثالث: يمارس التضخم تاثيرا مباشر على سلوك مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

بعد دراسة سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (2013 - 2021) توصلنا إلى أن سلسلة CIP تستجيب فورا للصدمات التضخمية حيث يلغ التضخم في سنة 2020 ذروته راجع إلى أزمة كوفيد-19 ومنه نستنتج أن التضخم يؤثر على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر أي أن العلاقة بينهما علاقة مباشرا. **وعليه نقبل صحة هذه الفرضية**

ثانيا: نتائج الدراسة

يمكن حصر هذه النتائج فيمايلي:

1- نتائج النظرية والتحليلية

- يعد السعر عنصرا مؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك كونه جزء من الدخل الحقيقي.
- هناك عدة عوامل مؤثرة في تحديد السعر منها: عوامل داخلية تتمثل في الأهداف وتكاليف والموارد المتاحة والاعتبارات التنظمية, وأما العوامل الخارجية تمثلت في شكل السوق وحجم الطلب, وقناعة المستهلكين بالسعر والقيمة, والمنافسون.
- تعتبر الأرقام القياسية أداة أساسية في تحليل البيانات واتخاذ القرارات الفعالة في مجموعة متنوعة من المجالات, وتساهم في فهم الظواهر وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المحددة.
- تتمثل خصائص الأرقام القياسية في الموجبية والاستمرارية والتناسبية وعدم التمييز.

ـ إن اعداد الرقم القياسي يمر بعدة خطوات منها: تحديد السلع التي تدخل في تركيب الأرقام القياسية وجمع البيانات عنها, اختيار فترة الأساس, اختيار الأوزان المناسبة ونظام الترجيح, حساب الرقم القياسي, الأرقام القياسية بطريقة السلسلة(الأساس المتحرك).

ـ تمتلك الأرقام القياسية ثلاث أنواع وهي الرقم القياسي لأسعار الجملة, الرقم القياسي لأسعار التجزئة, الرقم القياسي الضمني.

ـ يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصائيات, ويستخدم ذلك رقم لاسبير, حيث بلغ نمو مؤشر أسعار الاستهلاك 3.5% في سنة 2013, وقد عرفت وتيرة نمو CIP في السنوات من 2014 إلى 2021 ارتفاعا حيث تراوحت بين 4% و5% فإنه يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار في الجزائر قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع بوتيرة متباطئة.

ـ إن الإرتفاع في أسعار الاستهلاك في الجزائرله ثلاث أسباب وهي: الأسباب النقدية والمالية والأسباب الهيكلية والأسباب المؤسساتية.

2ـ النتائج التطبيقية والقياسية:

إن إجراء دراسة قياسية لسلسلة الشهريه لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2021) تبين أن هناك تأثير مباشر بين التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك.

ولقد توصلنا إلى أن سلسلتين لا تتكاملين من نفس الدرجة حيث يتكامل مؤشر أسعار الاستهلاك في الدرجة الأولى ويتكامل التضخم في الدرجة الثانية وهذا لا يسمح بتطبيق التكامل المتزامن عن طريق جوهانسون أو انجل وغرانجر أو ARDL ولذلك لجأنا لنموذج VAR الذي توصلنا من خلاله إلى أن التضخم يؤثر على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة الدراسة.

ثالثا: الاقترحات والتوصيات

للحد من ارتفاع أسعار الاستهلاك في الجزائر، يجب تبني مجموعة من الاستراتيجيات والتوصيات التي تهدف إلى تحسين الاقتصاد وضمان استقرار الأسعار:

ـ ينبغي تعزيز الإنتاج المحلي من خلال دعم المشاريع الزراعية والصناعية وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج.

ـ تحسين بيئة الأعمال بتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقديم حوافز ضريبية للشركات سيساهم في جذب الاستثمارات.

ـ تفعيل دور الأجهزة الرقابية لمتابعة الأسعار ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للنقل والتوزيع، سيقلل تكاليف اللوجستيات.

ـ تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا في الزراعة والصناعة سيزيد الكفاءة ويخفض التكاليف.

ـ توسيع برامج الدعم الاجتماعي للأسر ذات الدخل المنخفض وتبني سياسات نقدية ملائمة للحد من التضخم سيساهمان في تخفيف الأعباء على المواطنين.

ـ فتح السوق أمام المنافسة العادلة، تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، وزيادة الوعي والتثقيف المالي لدى الجمهور سيساهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتحسين معيشة المواطنين.

رابعا: آفاق الدراسة

إن دراسة واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر تقدم لنا مجموعة من مواضيع يمكن تبنيها كدرسات مستقبلية:

ـ دراسة تأثير التضخم على القدرة الشرائية للفرد.

ـ تقييم فعالية السياسات النقدية والمالية التي أتخذتها السلطات الجزائرية.

ـ دراسة تأثير العوامل العالمية مثل أسعار النفط والأزمات الاقتصادية, بالاضافة إلى العوامل المحلية مثل السياسات الحكومية والانتاج المحلي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- حمد الباشا وآخرون, مبادىء التسويق الحديث, دار الصفاء للطباعة والنشر, عمان, الأردن, 2000, ص 60.

2- محمود جاسم محمد الصميدعي, استراتيجيات التسويق, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2009, ص 214.

3- طارق الحاج وآخرون, التسويق من المنتج إلى المستهلك, ط2, دار الصفاء للطباعة والنشر, الأردن, 1997, ص 117.

4- عمر خير الدين, التسويق (المفاهيم الاستراتيجية), مكتبة عين الشمس, القاهرة, مصر, 1998, ص 83.

5- عبد السلام أبوقحف, التسويق (مدخل تطبيقي), دار الجامعة الجديدة, مصر, 2002, ص 605.

6- أشرف سمارة, دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية, أيار 2011, ص 02.

7- عفاف عبد الجبارسعيد, مجيد علي حسين, مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي, ط3, دار وائل للنشر, الأردن, 2004, ص 294.

8- عمر صخري, مبادىء الاقتصاد الجزئي الوحدي, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1998, ص 88.

9- حسين عمر, الموسوعة الاقتصادية, دار الفكر العربي, مصر, 1996, ص 458.

10- حسين عباس, حسين الشمري, أشكال السوق, محاضرة من نظام تعليم الإكتروني, العراق, جامعة بابل, 2015- 2016, ص 12.

11- طارق الحاج, فليج حسن, الاقتصاد الاداري, ط1, دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2009, ص 46.

12- طلعت الدمراش, مبادىء في علم الاقتصاد, ط2, مكتبة القدس, مصر, 2006, ص ص 262- 263.

13- زياد رمضان, مبادىء الاحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي, الطبعة الخامسة, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2001, ص 193.

14- مصطفى بابكر, مؤشرات الأرقام القياسية, المعهد العربي للتخطيط بالكويت , الكويت, 2002, ص 11.

15- نبيل الروبي, التضخم في الاقتصاديات المختلفة ـ دراسة تطبيقية للإقتصاد المصري, مؤسسة الثقافة الاسكندرية, 1973, ص 23.

16- عبد الله الشمري, تحليل الأرقام القياسية, المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ـ , الكويت, 2003, ص 2.

17- خالد زهدي خواجة, الأرقام القياسية, المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية, بغداد, 2002, ص 5.

18- ضياء مجيد الموساوي, اقتصاديات النقود والبنوك, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 1997, ص ص 209 - 203 .

19- الروبي نبيل, نظرية التضخم, ط2, الاسكندرية, مؤسسة الثقافة العربية, مصر, 1984, ص 21.

20- زكي رمزي, مشكلة التضخم في مصرأسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1980, ص 107.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- العايب عبد الغني, أثار تلقلبات أسعار النفط على مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, أطروحة دكتواه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسسير,جامعة عمار ثليجي بالأغواط , الجزائر, 2022, ص 14.

2- بن عيسى أمينة, العلاقة بين النقود وأسعار دراسة قياسية في الجزائر- تونس ـ المغرب, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود: بنوك ومالية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسسير, جامعة تلمسان, 2015/2014, ص 23.

3- صغيري فاطيمة, دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2008, ص 7.

4- عبد الغني العايب, دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة دالي ابراهيم بالجزائر, 2010/2009, ص 3.

5- أحمد محمد صالح الجلال, دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية- دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990- 2003, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص نقود ومالية, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير, جامعة الجزائر, 2006, ص 27.

6- بن عربة بوعلام, التضخم في النظرية الاقتصادية, حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 1967-1992, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 1998, ص 67.

7- عبد الحق بوعتروس, دراسة الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر, أطروحة الدكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قسنطينة, ص 56.

ثالثا: المجلات

1- بتيت أحمد, مدات جمال, جودة المنتوج كمصدر للميزة التنافسية في سوق احتكار القلة, الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, العدد 13, جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف, جانفي 2015, ص 18.

2- نيشو فتحي, دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور ولأسعار في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2014, مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية, العدد الرابع, سبتمبر 2018, ص 328.

3- أسماء دردور: أثر السعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990- 2020 بإستخدام نموذج ARDL, مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة, المجلد5, العدد1, جامعة أم البواقي, الجزائر, 2022, ص 618.

4- نوة بن يوسف, دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990 - 2021)**,** مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال, المجلد 12**,** العدد 01, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, الجزائر, 2023, ص 163.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/501997 vue le 16/03/2024.

2- https://www.ons.dz/spip.php?article2880

3- https://www.bank-of-algeria.dz